مركز الأردن الجديد للدراسات

التقرير الأوّلي للمراقبة المحلية المستقلة على الانتخابات

الفريق الأردني المدني
لرصد الانتخابات النيابية لعام 2007

عمان، الأردن

2007/11/21

المحتويات:

مقدمة وشكر

الفصل الأول: خلفية عامة

أولاً: مركز الأردن الجديد للدراسات

ثانياً: التحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات

ثالثاً: تشكيل الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007

رابعاً: خطة رصد وملاحظة الانتخابات النيابية

خامساً: هيكلية خطة الملاحظة

سادساً: خطة التنسيق والتدريب

الفصل الثاني: نتائج رصد الانتخابات النيابية 2007

أولاً: فتح مراكز الاقتراع

ثانياً: عملية الاقتراع في المراكز

ثالثاً: اغلاق مراكز الاقتراع

رابعاً: فرز الأصوات وإعلان النتائج

خامساً: تقييم عملية رصد يوم الاقتراع

الفصل الثالث: ملاحظات ختامية حول الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2007

أولاً: حجم المشاركة في انتخابات 2007 النيابية

ثانياً: ظاهرة نقل الأصوات

ثالثاً: حق المجتمع المدني في المراقبة المستقلة على الانتخابات

رابعاً: مراجعة الأسلوب المعتمد في إعداد قوائم الناخبين المسجلين

خامساً: قضايا الدعاية الانتخابية والإنفاق على الحملات الانتخابية

سادساً: نحو قانون انتخابي جديد لمجلس النواب (2011 – 2015)

ملحق 1: المنظمات الأعضاء في التحالف المدني الأردني والفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007

مقدمة وشكر:

يتشرف الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية المؤلف من مركز الأردن الجديد للدراسات ومجموعة كبيرة من المنظمات الأعضاء في التحالف المدني الأردني لديمقراطية الانتخابات، بأن يتقدم بهذا التقرير الأولي عن أعمال المراقبة المحلية المستقلة التي قام بها الفريق ليوم الاقتراع في انتخابات المجلس النيابي الخامس عشر 2007/11/20.

تم إعداد هذا التقرير بالاستناد الى ملاحظات ومشاهدات 450 شخصاً من الراصدين المحليين في مختلف الدوائر الانتخابية للمملكة الأردنية الهاشمية، والتي تلخص مقابلاتهم مع نحو 15 ألف ناخب في عموم المملكة، علماً بأن العديد من هؤلاء الراصدين قد تمكنوا من دخول مراكز الاقتراع، بموافقة رؤساء تلك المراكز، غير أن التقرير يستند بالأساس الى المعلومات التي أدلى بها الناخبون حال خروجهم من مراكز الاقتراع.

ان هذا التقرير الأولي، والتقرير الشامل والنهائي الذي سوف يصدر في غضون شهر، هو ثمرة جهود كبيرة بذلت منذ شهر نيسان/ ابريل 2007 إلى يومنا هذا، من أجل تشكيل تحالف واسع بين منظمات المجتمع المدني الأردني. وقد انخرط في عملية بناء التحالف وتشكيل الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات والقيام بأعمال التدريب والرصد، العشرات من المنظمات غير الحكومية العاملة في مختلف محافظات المملكة.

إن عملية بناء تحالف وفريق أردني مدني لرصد الانتخابات تتم للمرة الأولى في الأردن، ورغم انها واجهت مصاعب وتحديات عدة، الا انها أتاحت في الوقت نفسه المجال لبناء قدرات قادة ونشطاء المجتمع المدني، ووفرت لهم الفرصة لتأكيد وتعزيز دورهم في العملية الانتخابية، واكتساب خبرات ومهارات في مجالات جديدة لم تتح لهم من قبل.

ويود الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007 أن يتوجه بالشكر الى كل المنظمات والنشطاء والخبراء الذين قدموا يد المساعدة له، وأن يخص بالذكر منهم المتطوعات والمتطوعين من الراصدين الميدانيين الذين قاموا بجهد لا يمكن إيفائه حقه من الثناء والتقدير.

كذلك يعبر الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007 عن امتنانه للمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية NDI، وإلى مكتبه في عمان، وفريقه الميداني على الجهود التي بذلوها من أجل انجاح هذه العملية سواء من خلال توفير التدريب والمواد التعليمية أو الدعم اللوجستي.

ولا بد أن أنوه هنا الى التغطية الإعلامية المتصلة للنشاطات والمواقف والتصريحات والتقارير الصادرة عن التحالف المدني الأردني وفريق المراقبة المحلية، من قبل مختلف وسائل الاعلام والصحف اليومية، وهو الأمر الذي ساعد ومكّن من التعريف بجهود منظمات المجتمع المدني ومن خلق حركة تضامن ومساندة واسعة حولها.

عمان في 2007/11/21

هاني الحوراني
منسق التحالف المدني الأردني
والفريق الأردني المدني لرصد
الانتخابات النيابية 2007

الفصل الأول: خلفية عامة:

أولاً: مركز الأردن الجديد للدراسات

مركز الأردن الجديد للدراسات مؤسسة غير حكومية مستقلة تعمل من أجل تحقيق تنمية ديمقراطية مستدامة في الأردن، من خلال تشجيع ورعاية البحث العلمي وتقديم الخبرة في مجال تطوير السياسات العامة. ويوفر المركز منابر للحوار والنقاش من أجل بناء توافق وطني حول التشريعات والسياسات العامة، كما ينشط المركز من خلال النشر واصدار المطبوعات المختلفة.

تأسس مركز الأردن الجديد للدراسات عام 1990 كامتداد لمجلة الأردن الجديد (1984/1990)، وهو حالياً مسجل بموجب قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993.

ان برنامج الدراسات الانتخابية والبرلمانية هو احد ابرز برامج مركز الأردن الجديد للدراسات منذ عام1993، وهو يعنى بالقضايا الانتخابية والبرلمانية في الأردن والعالم عموماً، وله حصيلة وافرة من الدراسات وورش العمل والمؤتمرات والمطبوعات.

وبفضل رصيده في مجال متابعة الانتخابات، فقد اختير مركز الأردن الجديد من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية IDEA وشبكة المعرفة الانتخابية ACE ليكون مركزاً اقليمياً للمعلومات الانتخابية عن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ان مركز الأردن الجديد للدراسات هو المنسق العام لـــ"التحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات"، وكذلك "الشبكة المدنية العربية للاصلاح الديمقراطي" التي تضم اربعين منظمة غير حكومية تعمل في 12 دولة عربية ، وهو عضو مؤسس في "مرصد العالم العربي للانتخابات".

ثانياً: التحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات

في 18 نيسان/ أبريل 2007 حددت الحكومة موعد الانتخابات البلدية وأكدت على اجراء الانتخابات النيابية في عام 2007. وعلى الفور، شكّل مركز الأردن الجديد للدراسات "التحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات"، في منتصف شهر نيسان/ ابريل 2007. وانضم على الفور الى هذا التحالف العديد من منظمات المجتمع المدني، العاملة في مجال حقوق الإنسان

والمرأة والتنمية الديمقراطية والإعلام وغيرها. واتفق أعضاء التحالف على تنسيق جهود المجتمع المدني الأردني في مجال الانتخابات، والعمل معاً كفريق مدني تكاملي للانتخابات.

وفي أيار/ مايو 2007، عقد مركز الأردن الجديد اجتماعاً لأعضاء التحالف المدني لديمقراطية الانتخابات لتشكيل هيئة لتنسيق عمل التحالف واختار ممثلو المنظمات الأعضاء اللجنة التوجيهية للتحالف المدني المؤلفة من 11 عضواً، والتي اختارت مركز الأردن الجديد للدراسات منسقاً عاماً للتحالف.

وفي الأسابيع اللاحقة، خاطب مركز الأردن الجديد العديد من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية والمراكز والجمعيات ودعاها إلى الانضمام إلى التحالف المدني. واستجاب عدد آخر من منظمات المجتمع المدني لهذه المبادرة التي تعد الأولى من نوعها، في مسعى استهدف تخطي حالة التشتت والبعثرة في جهود المجتمع المدني، والعمل على تنسيقها من أجل التصدي الجماعي لمسؤوليتها في العملية الانتخابية. وهكذا، باتت عضوية التحالف تقارب 40 منظمة غير حكومية، موزعة على غالبية محافظات المملكة.

وفي اجتماع آخر عقده مركز الأردن الجديد في شهر حزيران/ يونيو، وضم أعضاء التحالف المدني، أقر المجتمعون خطة عمل التحالف في مجال الانتخابات البلدية والنيابية خلال العامين 2007 و2008 ، وتم تحديد أولويات العمل في المجالات التالية:

- تطوير الأنظمة الانتخابية الأردنية الخاصة بالبلديات والبرلمان، لتتلاءم مع المعايير الدولية للانتخابات ولتستجيب لاحتياجات اصلاح الحياة السياسية وتعزيز المشاركة الشعبية.
- تحسين مستوى المشاركة في الانتخابات البلدية والتشريعية، من خلال التصدي لثقافة المقاطعة والسلوكيات السلبية، وتعزيز ثقافة الناخبين بمختلف الوسائل الاتصالية وحملات التوعية، مع التركيز على مشاركة الشباب والنساء.
- دعم حملات ترشيح النساء في الانتخابات المحلية والوطنية، من خلال تنظيم حملات تثقيفية لتعزيز رأي عام مناصر للمرأة في الانتخابات.
- العمل على بناء موقف ايجابي تجاه المراقبة المحلية المستقلة للانتخابات من جانب الحكومة والنخب السياسية والبرلمانية، من خلال تشجيع الحوار العام حول دور المجتمع المدني في هذا المجال، والشروع في تدريب كوادر ومتطوعين من منظمات المجتمع المدني على

الأشكال المختلفة للمراقبة الانتخابية، تمهيداً لإطلاق فريق التحالف المدني لرصد الانتخابات النيابية لعام 2007.

- تطوير أجندة الأبحاث الموضوعة حول الانتخابات البلدية والنيابية. ويشمل ذلك تنفيذ مشاريع بحثية متكاملة وشاملة حول انتخابات عام 2007، بناء قاعدة معلومات، اجراء دراسات ميدانية، وعقد ورش عمل حوارية متخصصة.

ولم يكتف مركز الأردن الجديد بإرساء هذه القواعد، بالتعاون مع مختلف مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني، بل عمل على جبهة موازية، وهي مخاطبة الجهات الرسمية بشأن اعلامهم بتشكيل التحالف المدني الأردني. فكان ان خاطب منسق التحالف السيد هاني الحوراني دولة رئيس الوزراء رسمياً في 10 حزيران، وأعلمه بتشكيل التحالف المدني الأردني، بصفته تجمع تنسيقي طوعي مستقل من منظمات المجتمع المدني، التي تعمل من أجل دعم اجراء انتخابات حرة ونزيهة تنسجم مع المعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية. وطلب منسق التحالف من رئيس الوزراء استقبال وفد ممثل عن التحالف للتعرف على رؤيته ورسالته وأهدافه، وللتباحث حول موضوع المتابعة والمواكبة المحلية للانتخابات.

وعلى صعيد آخر، عقد مركز الأردن الجديد اجتماعاً لأعضاء التحالف المدني الأردني يوم 30 حزيران، تم فيه تشكيل لجان متخصصة للتحالف، مثل اللجنة القانونية ولجنة المرأة ولجنة الدراسات ولجنة الشباب، كما تم توزيع الأدوار والمسؤوليات بين المنظمات الأعضاء.

وقد استهل التحالف المدني لديمقراطية الانتخابات أول نشاطاته بعقد ندوة حوارية نظمها بالتعاون مع منتدى السلط الثقافي، تحت عنوان "الانتخابات البلدية القادمة في ضوء قانون البلديات الجديد". لقد عقدت هذه الندوة في 10 تموز في مقر منتدى السلط الثقافي، وحضرها ما يزيد على 60 مشاركاً من مختلف أطياف المجتمع الأردني والمنظمات والأحزاب والفعاليات النسوية والجهات الرسمية. وتم في الندوة نقاش معمق حول حيثيات قانون البلديات الجديد وتفسيراته وتبعاته على المجالس البلدية، اضافة الى التباحث حول الدور المتوقع من المجالس البلدية.

وقبيل الانتخابات البلدية بعشرة أيام، تقدم منسق التحالف المدني برسالة أخرى لدولة رئيس الوزراء، يطلب فيها تحديد موعد للقاء وفد من التحالف المدني، مع تزويد دولته بأسماء أعضاء الهيئة التوجيهية للتحالف.

وفي خطوة تعد اعترافاً وقبولاً من جانب الحكومة بدور المجتمع المدني في الانتخابات، استقبل رئيس الوزراء الدكتور معروف البخيت، عشية الانتخابات البلدية في 30 تموز، وفداً من أعضاء الهيئة التوجيهية للتحالف المدني. وأكد رئيس الوزراء خلال اللقاء على أهمية دور منظمات المجتمع المدني في الارتقاء بالمجتمع وتكريس ثقافة المشاركة، معتبراً ذلك أحد أهم معايير التقدم في الحياة العامة الأردنية، ودعا الى ضرورة دعم وتقوية مؤسسات المجتمع المدني للقيام بهذا الدور.

وتأكيداً لذلك، دعا رئيس الوزراء أعضاء التحالف للقيام بجولة ميدانية على مواقع الاقتراع والفرز للانتخابات البلدية، للاطلاع على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لضمان سيرها بأجواء من النزاهة والشفافية. وعلى الرغم من ان التحالف المدني الأردني لم يخطط لرصد الانتخابات البلدية، بالنظر الى تأخر الحكومة في الرد على طلبه بالسماح له بلعب دور في هذا المجال، فقد قام فريق من أعضاء التحالف بجولة ميدانية شملت أربع محافظات، تابعوا من خلالها اجراءات اقتراع الناخبين وفرز الأصوات في عدد من المراكز الاقتراعية في هذه المحافظات، الا انه امتنع عن اصدار تقرير خاص بهذه الانتخابات.

ولغايات متابعة الاتصالات مع التحالف المدني لديمقراطية الانتخابات، كلف رئيس الوزراء الدكتور محيي الدين توق، وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، بمتابعة الاتصال مع التحالف لبلورة آليات مشتركة لتنظيم مساهمة المجتمع المدني، بما في ذلك تسهيل مهمته في رصد الانتخابات النيابية القادمة في تشرين الثاني 2007.

وخلال شهري آب وأيلول 2007، ارتأى مركز الأردن الجديد أن عقد سلسلة من الندوات التوعوية والورش التثقيفية حول دور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات النيابية سوف يسهم في توضيح هذا الدور لدى الجهات الحكومية المسؤولة، وسوف يعزز ويقوي هذا الدور لدى المنظمات نفسها. وبالفعل، أجرى مركز الأردن الجديد التحضيرات اللازمة لهذه السلسلة من الندوات، وخاطب بشأن حضورها الوزراء المعنيين ودعا كبار موظفي عدد من الوزارات ، مثل وزارة الداخلية، والتنمية السياسية، والعدل، والمجلس الأعلى للإعلام للمشاركة في اعمال هذه الورش. غير أن محافظ العاصمة رفض عقد الورش الثلاث التي كان مركز الأردن الجديد بصدد عقدها.

وفي أيلول 2007، أعلن التحالف المدني عن نيته في رصد الانتخابات النيابية، وأنه بصدد تشكيل فريق وطني مكون من مختلف فئات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأردنية، ليقوم برصد العملية الانتخابية وملاحظة اجراءات اقتراع الناخبين يوم الانتخابات. وأعلن التحالف أنه

سيقوم بتدريب كوادر ومتطوعين على القيام بعملية الرصد هذه، وذلك بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ومع منظمات المجتمع المدني في محافظات المملكة كافة. كما أكد أن موقف التحالف واضح وثابت من عملية الرصد، وأنه مُصر عليها، سواء تمكن فريق الرصد من دخول مراكز الاقتراع ومشاهدتها عن كثب، أو لم يتمكن من الدخول واضطر الى ملاحظة مراكز الاقتراع من الخارج وسؤال الناخبين عن تفاصيل العملية الاقتراعية في الداخل.

وبالفعل، بدأت الجهود التنسيقية لمشروع رصد الانتخابات النيابية والمبينة في الفقرة التالية، والتي تزامنت مع الاتفاق مع فريق المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) للمساعدة في بلورة خطط التدريب وآلية الرصد وتفاصيل العملية.

وقد ترافقت هذه الجهود مع عقد منسق التحالف العديد من الاجتماعات واللقاءات المتوازية، مع عدد من الوزراء والمسؤولين، لإطلاعهم على مشروع مركز الأردن الجديد والتحالف المدني الأردني بخصوص رصد وملاحظة الانتخابات، فعُقدت لقاءات مع كل من وزير التنمية السياسية ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء والناطق الرسمي باسم الحكومة.

كما أتبع منسق التحالف هذه اللقاءات برسالة مفصلة الى دولة رئيس الوزراء قبل شهر من الانتخابات، يعلمه فيها عن خطة ملاحظة الانتخابات من قبل فرق محلية أردنية، مستقلة ومهنية ومؤهلة، ومؤكداً أن ذلك سيعزز وجود المجتمع المدني كشريك فعال للحكومة في العملية الديمقراطية.

وفي خطوة أخيرة سبقت الانتخابات النيابية بيوم واحد، وجه منسق التحالف المدني، رسائل الى دولة رئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير التنمية السياسية والناطق الرسمي باسم الحكومة، مؤكداً فيها أن عملية تدريب فرق الراصدين المحليين قد تمت، وأنهم باتوا جاهزين لعملية الرصد والملاحظة الانتخابية في اليوم التالي، وتمنى على الحكومة تسهيل مهمتهم، وعدم التعرض لهم اثناء قيامهم بمهمة رصد الانتخابات من خارج مراكز الاقتراع من خلال استفتاء الناخبين، اذا لم يسمح لهم بالدخول اليها.

ثالثاً: الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية

تشكل الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية من مركز الأردن الجديد للدراسات الذي عمل منسقاً عاماً للفريق، ومن المنظمات الناشطة في إطار التحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات، وذلك قبل قرابة شهر من الانتخابات النيابية.

إن تأخر الحكومة الأردنية في الرد على طلب التحالف المدني لمراقبة الانتخابات، ثم استجابتها الجزئية والرمزية بالسماح لفريق صغير من المراقبين المحليين بالدخول إلى مراكز الاقتراع تحت مظلة المركز الوطني لحقوق الإنسان، وبروز خلاف بين الأخير والحكومة في الساعات الأخيرة حول حدود الدور الذي سوف يمارسه المركز الوطني في هذا المجال، أن هذا كله قد أسهم في تأخر أعمال التحضير للمراقبة والرصد المحلي من جانب التحالف المدني، وغيره من الفرقاء الوطنيين.

وفي ضوء تشبث الحكومة بعدم دخول ممثلي المراقبة المحلية المستقلة إلى مراكز الاقتراع، أعلن التحالف المدني أنه سيرصد الانتخابات بكل الوسائل القانونية المتاحة له، بما في ذلك المراقبة من الخارج، مع مواصلة العمل على اقناع الحكومة بالعودة عن قرارها المذكور.

وقد تولى مركز الأردن الجديد للدراسات وضع خطة للمراقبة في يوم الاقتراع، بعد أن فات الوقت على رصد المراحل السابقة، (علماً بأن عدداً من المنظمات أعضاء التحالف قاموا بمراقبة الإعلام والحملات الانتخابية)، وقام بتنظيم دورات تدريب للمدربين على رصد الانتخابات، وكذلك لمنسقي الدوائر والمحافظات. وقد تولى هؤلاء وعددهم يزيد على 70 مدرباً ومنسقاً عملية تدريب واسعة للراصدين في محافظاتهم، حيث شملت عملية التدريب مختلف المحافظات والدوائر الانتخابية في المملكة.

هذا، وقد أعد مركز الأردن الجديد "دليل الملاحظة المدنية المستقلة للانتخابات النيابية 2007"، وصمم 4 نماذج استمارات تتضمن أسئلة متنوعة حول افتتاح مراكز الاقتراع، وعملية الاقتراع والاجراءات خلال يوم الانتخابات، وإغلاق مراكز الاقتراع، وكذلك حول الحوادث الخطيرة التي ربما تقع خلال يوم الانتخابات.

وقد هدفت عملية المراقبة المحلية إلى: 1) تشجيع المشاركة المواطنية وبناء الثقة العامة في العملية الانتخابية من خلال ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، 2) تعزيز مبادئ ومعايير

الانتخابات الحرة والنزيهة والشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني، و 3) تقييم العملية الانتخابية من حيث اطارها القانوني والسياسي والإجرائي.

رابعاً: خطة رصد وملاحظة الانتخابات النيابية

في أيلول 2007 بدأ مركز الأردن الجديد في عملية تشكيل هيكل "للفريق المدني الأردني لرصد الانتخابات النيابية". وانخرط في هذه العملية ما يزيد على 600 شاباً وفتاة، من منسقين وإداريين ومسؤولين وراصدين. واستهدف مركز الأردن الجديد من هذه العملية رصد وملاحظة الانتخابات النيابية المقررة في 2007/11/20 وذلك للمرة الأولى في تاريخ الأردن. ووضع أمامه أهم الإنجازات التي يطمح هذا المشروع إلى تحقيقها، والمتمثلة ليس فقط في رصد مجريات العملية الانتخابية بأسلوب مهني ومستقل، وإنما تنمية قدرات وبناء مهارات المئات من مواطني ومواطنات المجتمع الأردني، في مجال لم طرقه من قبل. وذلك انطلاقاً من الاعتقاد ان هذه العملية ستشكل نقطة حاسمة للمجتمع المدني الأردني، وسابقة هي الأولى من نوعها، كونه سيتمكن من إثبات دور فعال وبنّاء في العملية الانتخابية وفي المشاركة السياسية، ويمثل رديفاً أساسياً وشريكاً مسؤولاً للحكومة.

خامساً: هيكلية خطة المراقبة

تمت إدارة مشروع الملاحظة المدنية المستقلة للانتخابات من قبل لجنة توجيهية عليا، عملت تحت إشراف مركز الأردن الجديد للدراسات، باعتباره الجهة القيادية المبادرة في تعبئة الموارد وتنظيم جهود المنظمات غير الحكومية والأعضاء وفقاً لإمكانياتها وحسب توزيعهم الجغرافي على مختلف المحافظات. وتألفت اللجنة التوجيهية العليا للمشروع من مدير المشروع، ومنسق المشروع، والمنسق الميداني. وقد قام مركز الأردن الجديد بتقسيم المملكة إلى أربعة أقاليم لأغراض ضبط هيكلية عملية الملاحظة، وذلك كما يلي:

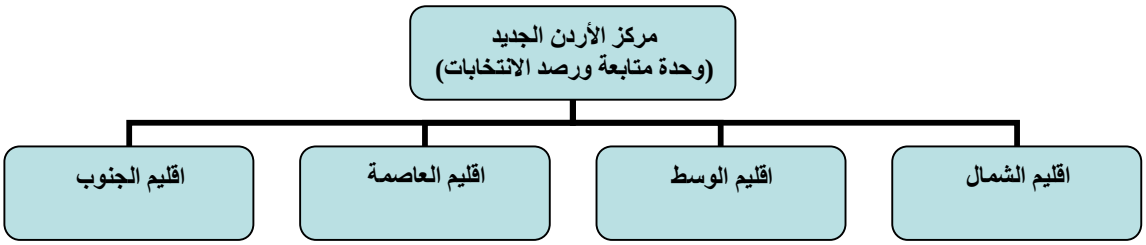

سادساً: خطة التنسيق والتدريب:

قام مركز الأردن الجديد للدراسات بتدريب وتأهيل ما يزيد على 50 مدرباً على عملية الرصد الانتخابي، قاموا بدورهم بتدريب أكثر من 500 راصداً على ملاحظة ورصد فعاليات يوم الانتخابات. كما عيّن مركز الأردن الجديد 65 منسقاً على هذا المشروع الضخم وعقد العديد من الاجتماعات التنسيقية معهم.

ويتكون كل اقليم من الأقاليم الأربعة من المحافظات التي تقع ضمن هذا الاقليم، والتي يرأسها منسق على صعيد كل محافظة.

وقد حصر مركز الأردن الجديد أعداد المراكز الاقتراعية المتواجدة في كافة دوائر ومحافظات وأقاليم المملكة. وبعد التشاور والتنسيق مع المنسقين الميدانيين، اعتمد خطة توزيع الراصدين الأربعمائة وخمسين على المراكز الاقتراعية في أنحاء المملكة، وذلك بناء على حسابات دقيقة لإعطاء أحسن تمثيل نسبي لرصد مراكز الاقتراع في غالبية الألوية والنواحي في دوائر مدن وقرى الأردن.

هذا، وحرص مركز الأردن الجديد على تغطية أكبر عدد ممكن من المراكز الاقتراعية في المملكة، والبالغ عددها 1424 مركزاً، بأن قام بتوزيع الراصدين على مختلف المراكز، بحيث يغطي كل راصد مركزين اقتراعيين اثنين. وهكذا، بلغ عدد المراكز الاقتراعية التي زارها الراصدون 900 مركزاً، تغطي الدوائر الانتخابية الخمسة والأربعين في محافظات المملكة.

ولما كانت خطة المراقبة الانتخابية للفريق المدني الأردني لرصد الانتخابات النيابية قد بنيت على اساس الرصد الخارجي لمراكز الاقتراع، من خلال مقابلة الناخبين بعد قيامهم بعملية

التصويت، فقد حدد مركز الأردن الجديد أن يقوم كل راصد بمقابلة 15 ناخباً من كل مركز اقتراعي يقوم بتغطيته، بحيث يستطلع كل راصد آراء ومشاهدات 30 ناخباً. وهكذا، فإن تقرير الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية مبني على مقابلة ما يزيد على 13500 ناخباً يوم الاقتراع. (علماً بأن عدداً من الراصدين قام بزيارة ثلاثة مراكز اقتراعية، حسبما أفاد به منسقو بعض الدوائر).

وخلال الأسبوعين الأخيرين اللذين سبقا يوم الانتخابات، عقد مركز الأردن الجديد حوالي 20 ورشة تدريبية في مختلف محافظات الأردن، لتدريب فرق الراصدين على عملية رصد يوم الاقتراع، وأُسس الملاحظة الانتخابية، ومهام ومسؤوليات الراصد، وكيفية تعبئة نماذج الرصد، وآلية الاتصال بمنسقي الدوائر الانتخابية، وأسلوب اجراء المقابلات مع الناخبين. وقد سبقت هذه السلسلة من الورش التدريبية عقد عدد من اجتماعات العمل مع منسقي المشروع، وعقد ورش لتدريب المدربين على أُسس تدريب الراصدين في الميدان.

هذا، وتبين الأشكال التالية تقسيم الأقاليم والمحافظات، اضافة الى هيكلية توزيع الراصدين في أقاليم المملكة حسب المحافظات والدوائر الانتخابية والمراكز الاقتراعية.

الفريق المدني الأردني لرصد الانتخابات النيابية 2007

هيكلية مشروع خطة رصد الانتخابات النيابية في كافة أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية

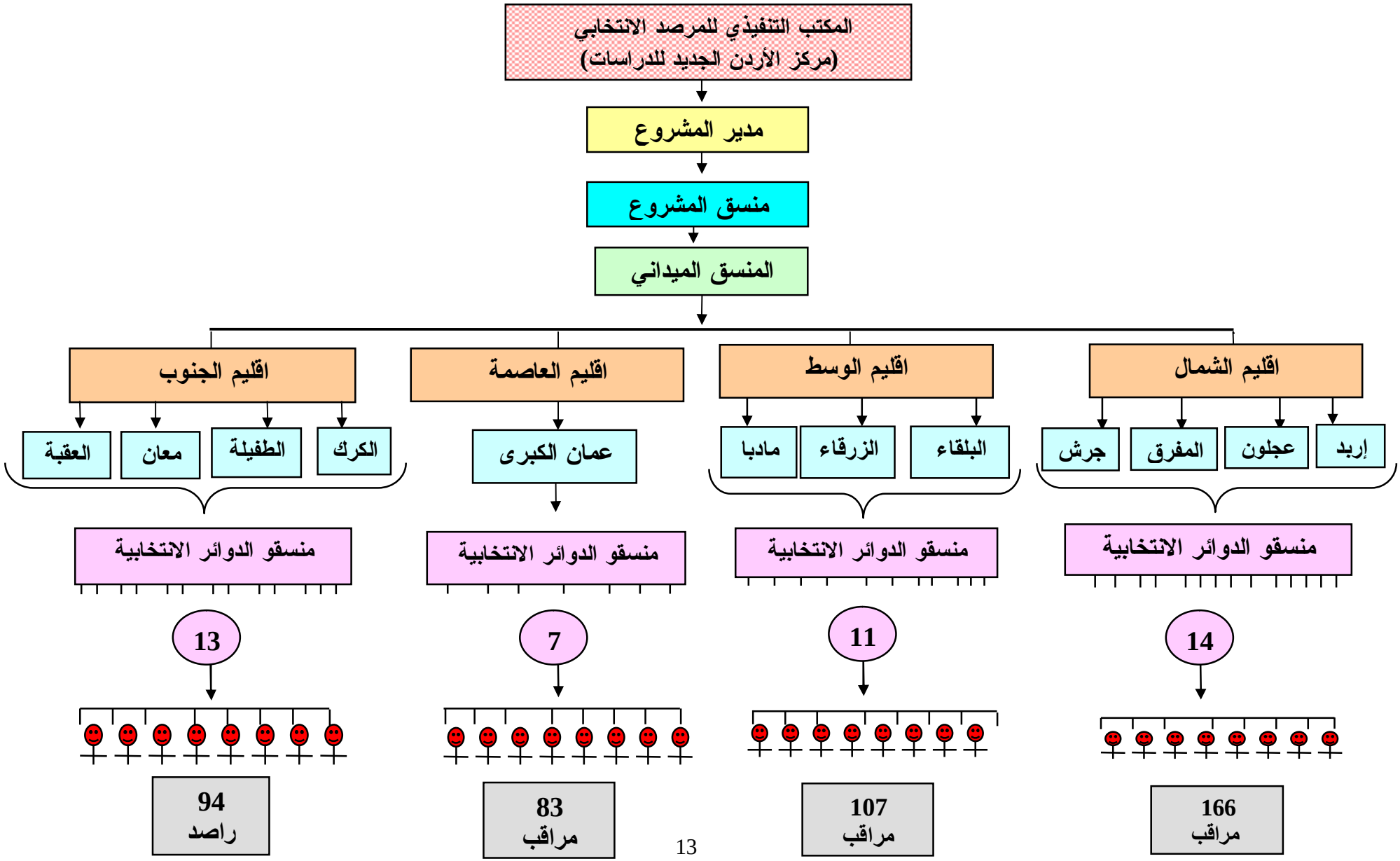

خطة عمل وتوزيع الراصدين في إقليم الشمال

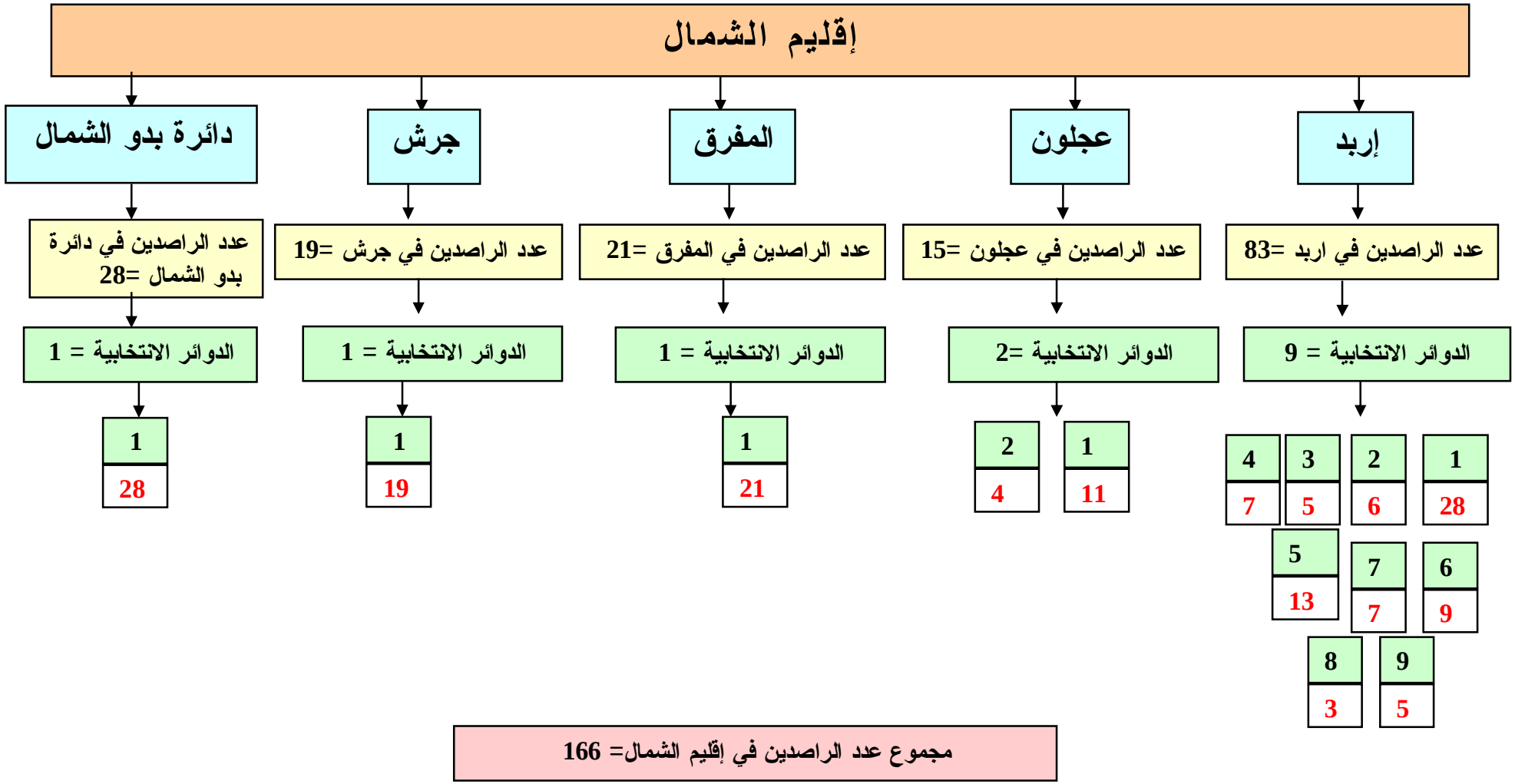

مجموع عدد الراصدين في إقليم الشمال= 166

خطة عمل وتوزيع الراصدين في إقليم العاصمة

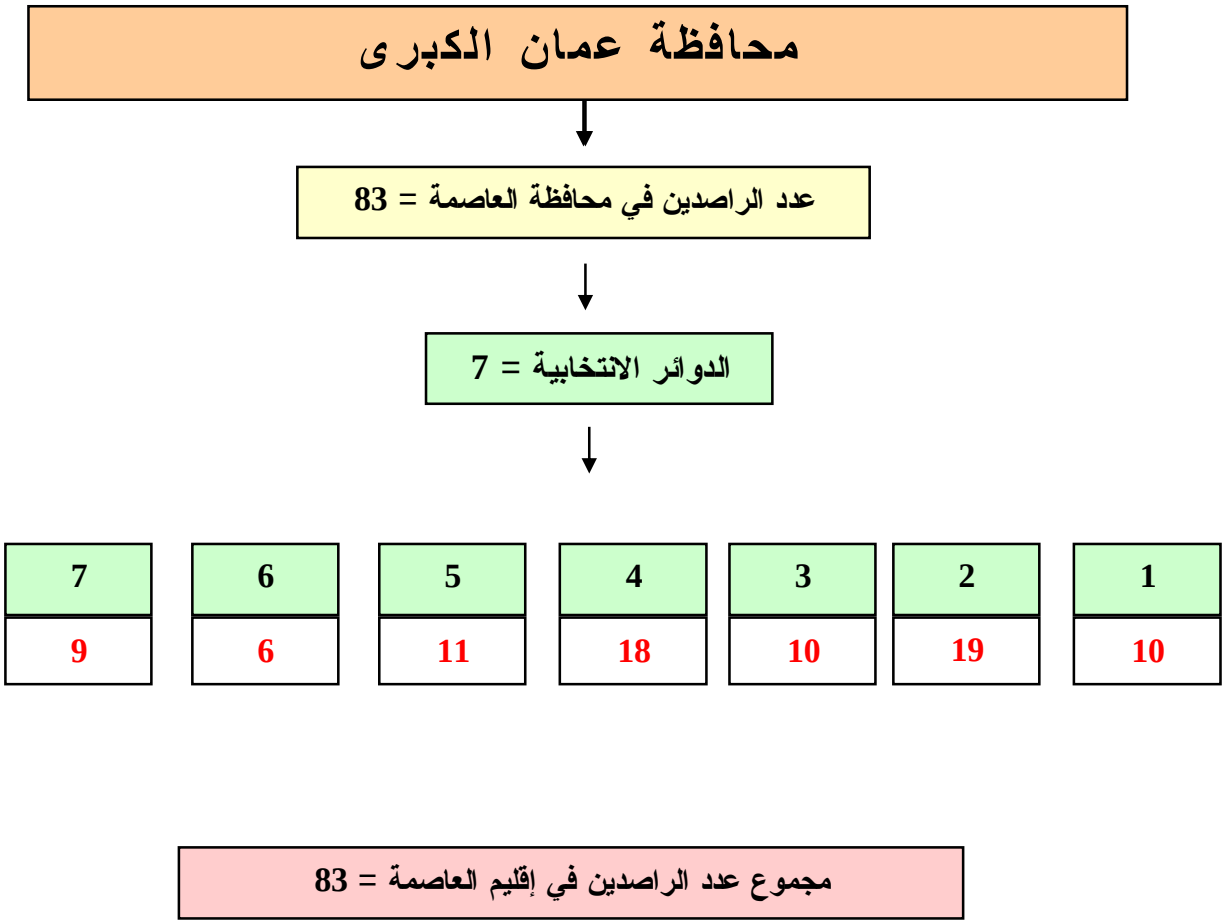

خطة عمل وتوزيع الراصدين في إقليم الوسط

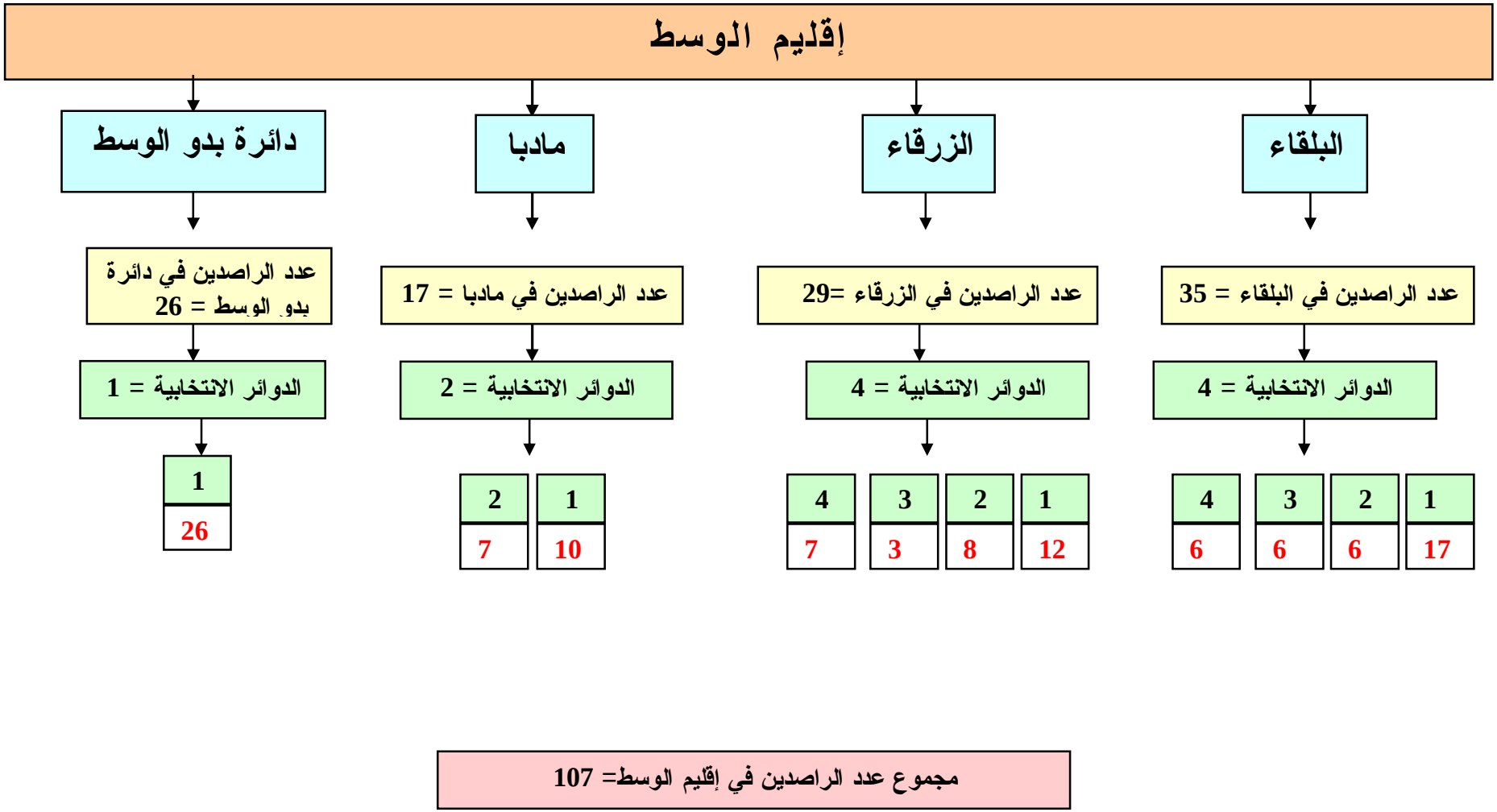

مجموع عدد الراصدين في إقليم الوسط= 107

خطة عمل وتوزيع الراصدين في إقليم الجنوب

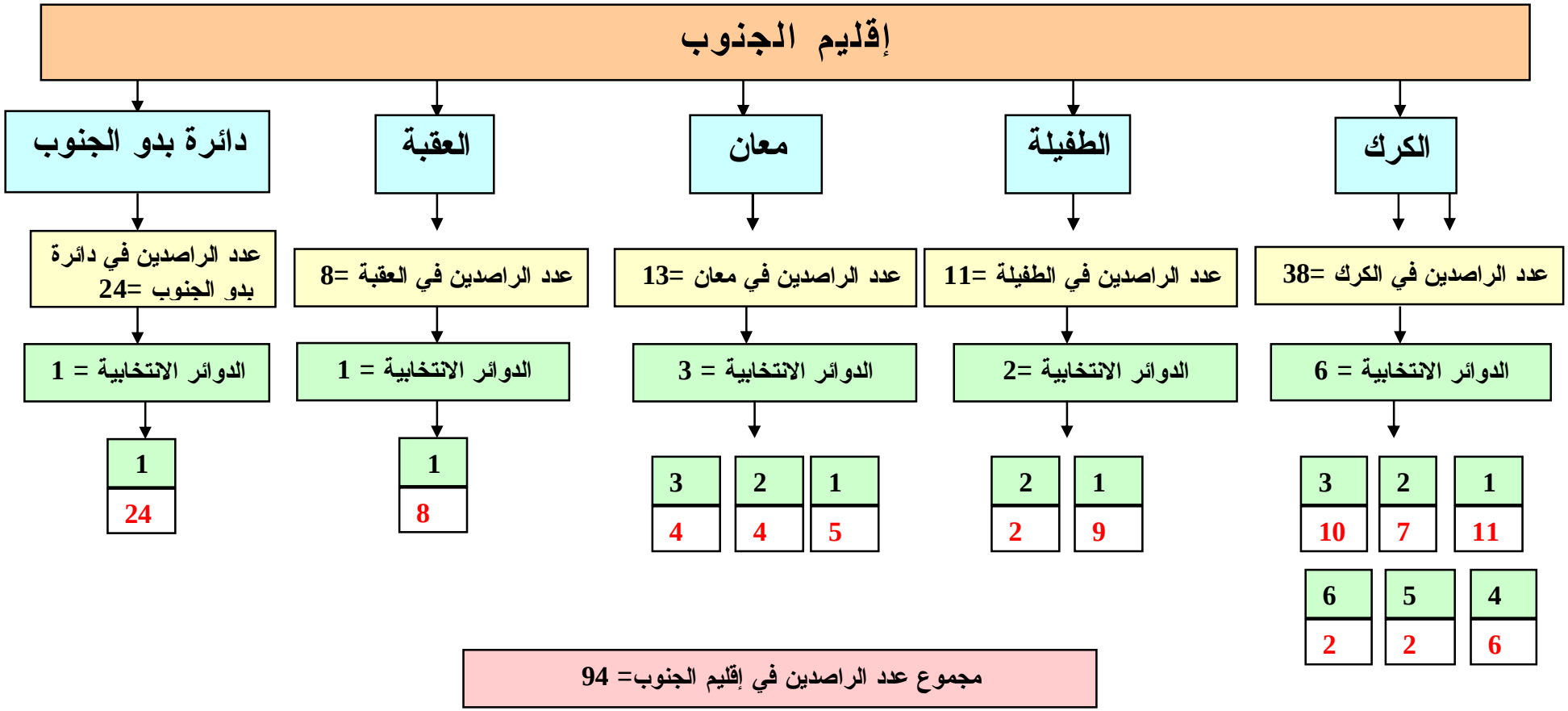

الفصل الثاني: نتائج رصد الانتخابات النيابية 2007:

يمثل هذا التقرير مشاهدات ونتائج مقابلات الراصدين التابعين للفريق الأردني المدني المؤلف من مركز الأردن الجديد للدراسات وعشرات المنظمات الأعضاء في "التحالف المدني الأردني من أجل ديمقراطية الانتخابات"، وهو يخص يوم الاقتراع فقط.

أولاً: فتح مراكز الاقتراع:

توجه يوم الثلاثاء 2007/11/20، منذ الساعة السادسة صباحاً، 450 راصداً إلى مراكز الاقتراع في دوائر المملكة الانتخابية لمراقبة عملية فتح مراكز الاقتراع. وقد أبلغ الراصدون نتائج مشاهداتهم المباشرة ومعاينتهم للمكان، وتمكن بعضهم من الدخول إلى مراكز الاقتراع، حيث سمح لهم بعض رؤساء تلك المراكز بالدخول اليها. وأفاد الراصدون أن 90% من هذه المراكز قد تم فتحها في الوقت المحدد وهو السابعة صباحاً، بدون تأخير يذكر، فيما افاد 10% منهم أن مراكز الاقتراع قد تأخر فتحها لمدة تتراوح ما بين نصف الساعة والساعة.

ويعود بعض التأخير في افتتاح مراكز الاقتراع إلى عدم وصول الشرطة إلى بعض المراكز ولا سيما الشرطة النسائية إلى محطات اقتراع النساء، وتأخر بعض رؤساء اللجان في تحضير المراكز. اما السبب الأهم الذي تسبب في تأخير فتح العدد الكبير من المراكز، فهو التعطل في أجهزة الكمبيوتر، حيث أظهرت معظم ملاحظات الراصدين الميدانيين وقوع أعطال في هذه الأجهزة في عشرات مراكز الاقتراع، مما أدى إلى تأخر عملية الانتخاب فيها، او أدى إلى توقفها لمدة تتراوح ما بين نصف الساعة والساعة والربع، الأمر الذي حال دون امكانية تدقيق بطاقات الناخبين بواسطة الحاسوب.

وبينما تواصلت عملية تدقيق البطاقات الشخصية في بعض مراكز الاقتراع بالأسلوب التقليدي، دون انتظار الربط الالكتروني، فإن حصول الأعطال في أجهزة الكمبيوتر في عشرات مراكز الاقتراع قد ادى إلى حصول ارباك وفوضى في بعض مراكز الاقتراع خلال الفترة الصباحية.

هذا مع العلم أن السلطات المسؤولة كانت قد أكدت مبكراً أن الربط الالكتروني بين اللجنة العليا للانتخابات ومراكز الاقتراع هو ما يميز انتخابات عام 2007 النيابية، وهو الذي سيضمن سلامة العملية الاقتراعية وعدم ازدواجية الاقتراع. والأهم من هذا كله، أن الربط الالكتروني لن يكون بديلاً عن الوسائل التقليدية المعتمدة في الاقتراع.

ويستخلص من ذلك أن على الحكومة مستقبلاً أن تتأكد من أن اللجوء إلى تحديث اساليب تدقيق البطاقات والتأكد من أسماء الناخبين في كل دائرة، مثل الربط الالكتروني، يجب أن لا يكون سبباً في تأخير بدء عملية الاقتراع عن وقتها المحدد أو تعطيلها أو وقفها في أي وقت من أوقات يوم الاقتراع.

كما تبين أن انقطاع التيار الكهربائي كان سبباً آخر في تعطل الربط الإلكتروني وفي إعاقة سير العملية الانتخابية، مما يتطلب أن تحتاط الحكومة مستقبلاً لذلك، من خلال تزويد مراكز الاقتراع بمولدات كهربائية تعمل تلقائياً في حالة انقطاع التيار الكهربائي.

من ناحية أخرى، وباستطلاع الناخبين أمام مراكز الاقتراع، تبين أن 60% من مراكز الاقتراع شهدت وجوداً كبيراً لممثلي المرشحين، في مقابل 40% من المراكز لم تشهد وجوداً ملحوظاً لهؤلاء الممثلين. إن احتواء قاعات الاقتراع على تمثيل كبير للمرشحين انما يؤشر حالة ايجابية من وجود اجواء من التعددية والمصداقية، ومن الشفافية في الانتخابات.

وسجلت 42% من مراكز الاقتراع وجود أعداد كبيرة من الناخبين عند مدخل مراكز الاقتراع قبل افتتاحها، مما يؤشر إقبالاً كبيراً على الاقتراع منذ الدقائق الأولى في الساعة الأولى في يوم الاقتراع. مقابل 58% من هذه المراكز لم تشهد حضوراً كبيراً من الناخبين قبل السابعة صباحاً.

وفيما يتعلق بالتواجد الأمني في مراكز الاقتراع، أفاد الراصدون أن 70% من المراكز لم تشهد ما يمكن اعتباره حضوراً كبيراً لأفراد الشرطة، الأمر الذي يعطي شعوراً بالطمأنينة والراحة لدى الناخبين.

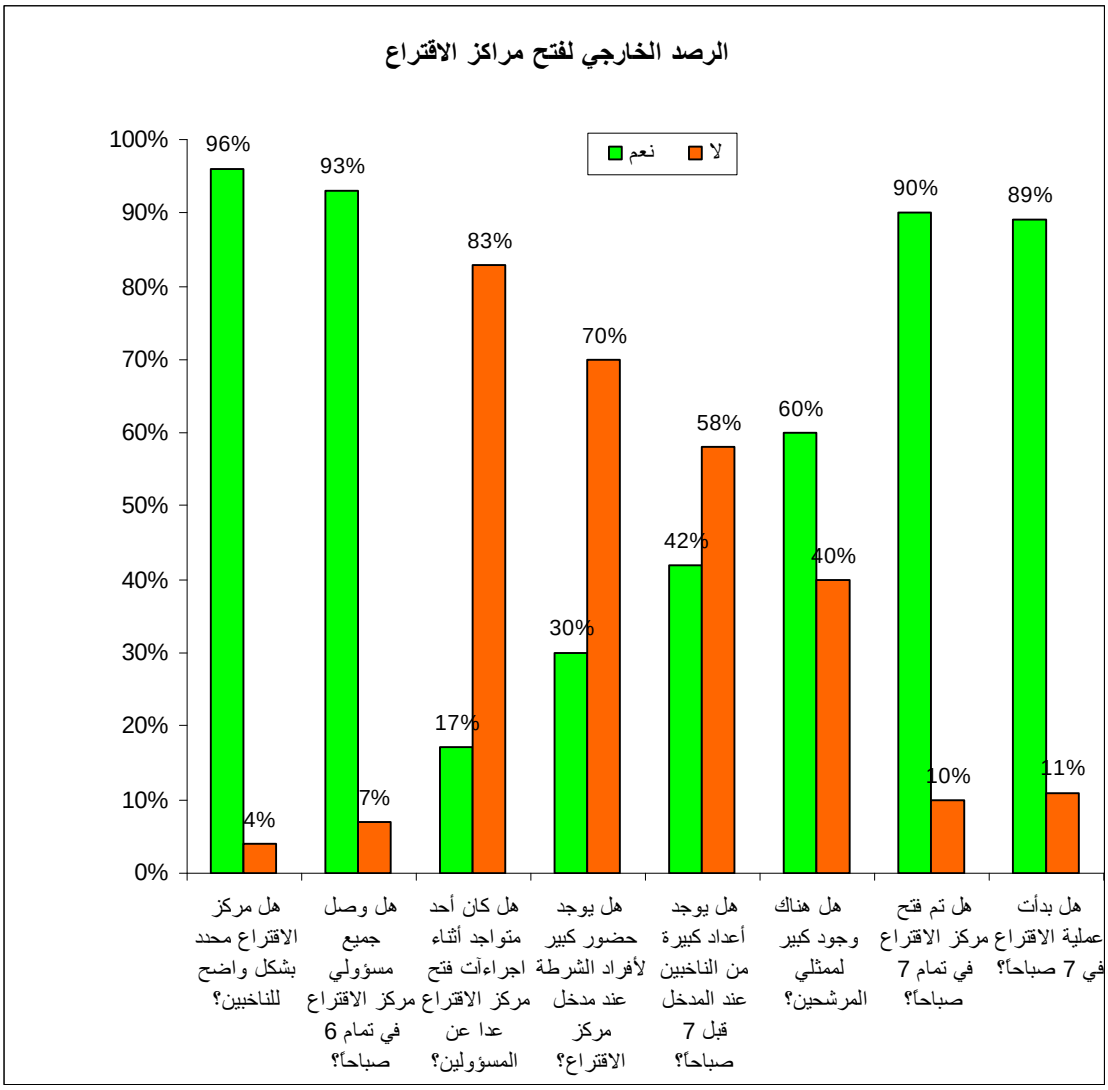
الرصد الخارجي لفتح مراكز الاقتراع
نعم
لا
100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
96%
4%
93%
7%
17%
83%
30%
70%
42%
58%
60%
40%
90%
10%
89%
11%
هل مركز الاقتراع محدد بشكل واضح للناخبين؟
هل وصل جميع مسؤولي مركز الاقتراع في تمام 6 صباحاً؟
هل كان أحد متواجد أثناء اجراءآت فتح مركز الاقتراع عدا عن المسؤولين؟
هل يوجد حضور كبير لأفراد الشرطة عند مدخل مركز الاقتراع؟
هل يوجد أعداد كبيرة من الناخبين عند المدخل قبل 7 صباحاً؟
هل هناك وجود كبير لممثلي المرشحين؟
هل تم فتح مركز الاقتراع في تمام 7 صباحاً؟
هل بدأت عملية الاقتراع في 7 صباحاً؟

ثانياً: عملية الاقتراع في المراكز

قام الراصدون الميدانيون بزيارة 900 مركزاً اقتراعياً في مختلف الدوائر، مما يغطي 60% من مراكز الاقتراع في المملكة والبالغ عددها 1424 مركزاً اقتراعياً. وقابل كل منهم 15 ناخباً في كل مركز، مما يعني ان العدد الكلي للناخبين الذين تمت مقابلتهم هو 13500 ناخباً. وقام الراصدون بتسجيل ملاحظاتهم على عملية الاقتراع خلال الفترة الصباحية والمسائية من يوم الانتخاب، من خلال سؤال الناخبين 22 سؤالاً مفصلاً عن العملية.

وقد سجل الراصدون الملاحظات والمشاهدات التالية:

أ- ادارة الانتخابات في مراكز الاقتراع:

- **التواجد الأمني**: شكا عدد من الناخبين من تواجد كبير لرجال الشرطة في 46% من مراكز الاقتراع التي زارها الراصدون، في حين أفاد آخرون أن 54% من المراكز كان التواجد الأمني فيها عادياً.

- **اجراءات التحقق من بطاقات الناخبين**: أجمعت شهادات الراصدين على أن مسؤولي مراكز الاقتراع وبنسبة 99% من الحالات، كانوا يتأكدون من هوية الناخبين قبل الاقتراع، وأفادوا أن 95% من مراكز الاقتراع قد استخدمت أجهزة الحاسوب للتأكد من الرقم الوطني للمقترعين. وهناك اجماع بين كافة الراصدين على أنه تم قص البطاقة للدلالة على أن الناخب قد اقترع فعلاً في هذه الانتخابات.

- **أخطاء في ادراج الأسماء والدوائر**: اشتكى ناخبون من مختلف الدوائر من عدم ادراج اسمائهم في قوائم الناخبين على أجهزة الحاسوب لتلك المراكز، مما حال دون تمكنهم من الاقتراع. وقد سجلت عشرات الحالات في الفترة الصباحية، ولا سيما في الزرقاء الأولى، حيث بلغ عدد الذين لم يجدوا اسماءهم في الكومبيوتر أكثر من 37 شخصاً بمن فيه النائب بسام حدادين، وكذلك مرشحة من دائرة إربد. ووردت أيضاً شكاوى عن السماح لناخبين بالاقتراع رغم عدم تثبيت اسم الدائرة على بطاقاتهم الشخصية، كما هو الحال في دائرة إربد الرابعة. كما أشار 4% من الراصدين أنهم لاحظوا وقوع حالات اقتراع دون إبراز البطاقة الشخصية للناخب.

من ناحية اخرى، أكد ناخبون في عدد من الدوائر، ومن محافظات الأردن المختلفة، أنهم واجهوا مشكلات في الاقتراع، نتيجة عدم وجود اسمائهم في سجلات الناخبين المدرجة على أجهزة الحاسوب، رغم وجود اسم دائرتهم على البطاقة الشخصية. هذا في حين ظهرت ادعاءات أخرى بتصويت مقترعين في عدد من مراكز الاقتراع مستخدمين بطاقات لا تتضمن اسم الدائرة الانتخابية.

- **ادارة مركز الاقتراع**: سجل الراصدون انه في 16% من الحالات، تم منع بعض الناخبين من الاقتراع. ولوحظ في 5% من المراكز وقوع حالات من الاقتراع الجماعي. وأفاد الراصدون بوقوع حالات إلحاق أذى بالناخبين في 4% من المقابلات التي أجروها مع المقترعين نتيجة الأفواج الجماعية للمقترعين. وسجل 1% من هؤلاء الأخيرين ممارسات للضغط على الناخبين أثناء عملية الاقتراع.

وقد شهدت بعض مراكز الاقتراع حالات فوضى واشتباكات أدت الى تدخل الشرطة، كما هو حال مراكز الاقتراع من مدارس الخليل بن أحمد والبنات الأساسية في دائرة معان الأولى، وبيوضة الشرقية للبنات في دائرة البلقاء الأولى، التي شهدت بلبلة ولجوء الى العنف بين شرطية وبعض المقترعات في الساعات الأخيرة من يوم الاقتراع. ورغم ذلك، فقد أشاد غالبية الناخبين الذين قابلهم راصدو الفريق الأردني المدني (93% منهم) بفعالية ادارة مسؤولي مراكز الاقتراع. هذا وأفاد 3% من الناخبين انهم شهدوا تقديم شكاوي رسمية خلال ساعات الاقتراع.

- **سرية الاقتـــراع**: أشار 89% من المقترعين الذين قابلهم الراصدون بأنهم صوتوا بســـرية، في مقابل 11% تحدثوا عن انتهاك سرية التصويت.

لكن الراصدين، وكذلك منسقي عملية الرصد، أبلغوا عن حالات اقتراع علني أو إدعاء الأمية. اضافة الى ممارسات من جانب مؤيدين لبعض المرشحين لكشف أوراق اقتراعهم للآخرين داخل مراكز الاقتراع.

وفيما يخص الاقتراع العلني أفاد راصدون أن بعض الوزراء السابقين قد اقترعوا علناً في أحد مراكز الاقتراع في دائرة الطفيلة الأولى.

وبشكل عام، ورغم أن سرية الاقتراع قد احترمت الى حدود كبيرة في الغالبية الساحقة من الحالات، الا أن مواصفات مراكز الاقتراع لم تتسم بالمعايير المثالية لضمان سرية الاقتراع، والتي تقتضي وجود معزل أو ساتر خاص يفصل المقترعين أثناء تعبئة ورقة الاقتراع عن الحضور من اللجنة الانتخابية ومندوبي المرشحين.

ولضمان حرية وسرية الاقتراع وفعالية عملية التصويت فإننا نوصي بوجود حجرتين معزولتين في كل مراكز اقتراع لأغراض الانتخاب، وبما يضمن اطمئنان الناخب لسرية اقتراعه عند كتابته اسم مرشحه على ورقة الاقتراع، بعيداً عن أعين أعضاء اللجنة والمندوبين.

وللتأكد من توفر السرية للناخبين أثناء اقراعهم، فقد تم استطلاع آرائهم حول ما اذا كانوا يقومون بطي ورقة اقتراعهم قبل وضعها في صندوق الاقتراع. وأجاب 96% بأنهم فعلوا ذلك، فيما إفاد 6% بأنهم لم يفعلوا ذلك أو شاهدوا مقترعين لم يطووا ورقة اقتراعهم لحجبها عن الأنظار.

وتظهر أجوبة الناخبين حول ما اذا كانوا قد شاهدوا حالات اعادة ورقة اقتراع تالفة الى مسؤولي مراكز الاقتراع وطلب ورقة اقتراع جديدة، أن ذلك ينطبق على 4% من الحالات، في حين أفاد 96% منهم أنهم شاهدوا حالات اعادة اوراق اقتراع تالفة وأخذ بديل عنها.

على الرغم من انخفاض معدلات الأمية في الأردن، إلا أن وجود ولو نسبة صغيرة منها لدى الناخبين الذكور ونسبة أكبر لدى الإناث، تبرر تغيير شكل وصيغة ورقة الاقتراع، وذلك من خلال اعتماد ورقة خاصة بكل دائرة تتضمن أسماء وأرقام المرشحين، وإذا امكن رموزاً خاصة بهم، لتمكين الناخبين الأميين من وضع اشارة محددة على الرقم أو الرمز الخاص بالمرشح الذي يود الاقتراع لصالحه.

وعموماً فإن الإجراء المعتمد في الغالبية الساحقة من الدول بات يتفادى لجوء الناخب الى كتابة اسم مرشحه بنفسه.

- **عدد صناديق الاقتراع**: لوحظ أن عدد الصناديق للاقتراع في بعض الدوائر كانت غير كافية ولا سيما الصناديق الخاصة باقتراع النساء، مما تسبب في انتظار الناخبين ولم تؤخذ بعين الاعتبار حاجة مراكز الإناث الى صناديق أكثر.

نظراً لوجود أكثر من 2.5 مليون ناخباً مسجلاً في المملكة الأردنية الهاشمية، فإن هذا يتطلب زيادة صناديق الاقتراع الى حوالي 5000 صندوقاً على الأقل، وكذلك زيادة الصناديق المخصصة للنساء الناخبات، حيث تجري عملية الاقتراع في المراكز الخاصة بالنساء ببطء أكثر من مراكز اقتراع الذكور. ولذلك فإننا نقترح أن يكون لكل 300-400 ناخبة صندوق اقتراع خاص بهن، مقابل وجود صندوق لكل 500 مقترعاً في الذكور.

- **استخدام الحاسوب في التعرف على الأرقام الوطنية للناخبين**: أظهرت الاستطلاعات الميدانية للراصدين في مراكز الاقتراع أنه قد تم استخدام الحاسوب في التعرف على الرقم الوطني للناخبين بنسبة 100% من الحالات المستجوبة.

إن إقدام الحكومة على استخدام أجهزة الحاسوب للتأكد من الرقم الوطني للمقترعين، وعدم الاقتراع لأكثر من مرة من الأمور الإيجابية في هذه الانتخابات، إلا أن ما يعيب هذه العملية أنها خاضعة كلياً لموظفي الحكومة، ولا مراقبة على هذه المعلومات التي تظهر على شاشة الحاسوب من جانب مندوبي المرشحين أو من أي جهة مستقلة أخرى. وبكلمات أخرى فإن الربط الإلكتروني كان يفتقر الى الشفافية اللازمة.

كما أفاد الناخبون المستطلعون بالإجماع أنه تم وضع علامة مميزة على بطاقاتهم الشخصية للدلالة على قيامهم بالاقتراع، وذلك من خلال قص طرفها، كما أفاد جميعهم بأن البطاقات قد ختمت بختم غائر للدلالة على الاقتراع.

لكن الإجراء الذي اعتمد بقص بطاقة الناخب الشخصية أثار استياء عاماً، وربما أدى الى عواقب سلبية على مشاركة بعض الناخبين في الاقتراع. فقد علم بعض المواطنين قبل التوجه الى مراكز الاقتراع بوجود هذا الاجراء، واعتقد البعض ان هذا سوف يكلفهم أعباء مالية اضافية لاستخراج بطاقة جديدة، فضلاً عن الوقت والجهد اللازمين لاستصدار بطاقة جديدة. ومن ناحية اخرى، اعتبرت أوساط من الناخبين ونشطاء حقوق الانسان أن اجراء قص البطاقة ينطوي عن قدر من الإساءة لمفهوم البطاقة الشخصية وللمواطن نفسه، ويعكس ممارسة عنيفة من جانب الحكومة تخص ممتلكات المواطن.

كان من الممكن تفادي هذا الإجراء بوسائل أخرى معتمدة في العالم، مثل الحبر غير القابل للإزالة السريعة، أو ثقب البطاقة، أو أي وسيلة أخرى لا تكلف المواطن جهداً أو نفقة اضافية أو تؤثر في اقباله على الاقتراع.

- **المواد الدعائية داخل المراكز**: أكد 8% من المقترعين الذين قابلهم الراصدون أنهم شاهدوا مواداً دعائية وانتخابية تخص مرشحين في داخل مراكز الاقتراع، في مقابل 92% منهم نفوا مشاهدة هكذا مواد. ويذكر انه بموجب قانون الانتخابات، يمنع وجود أية مواد دعائية تخص حملات المرشحين داخل مراكز الاقتراع والفرز.

- **التواجد داخل مراكز الاقتراع**: أجمعت الشهادات الميدانية كافة على عدم دخول مسلحين الى مراكز الاقتراع، في حين أفادت 1% من الشهادات وجود حالات دخول أشخاص إلى مراكز الاقتراع من دون موافقة رئيس مركز الاقتراع.

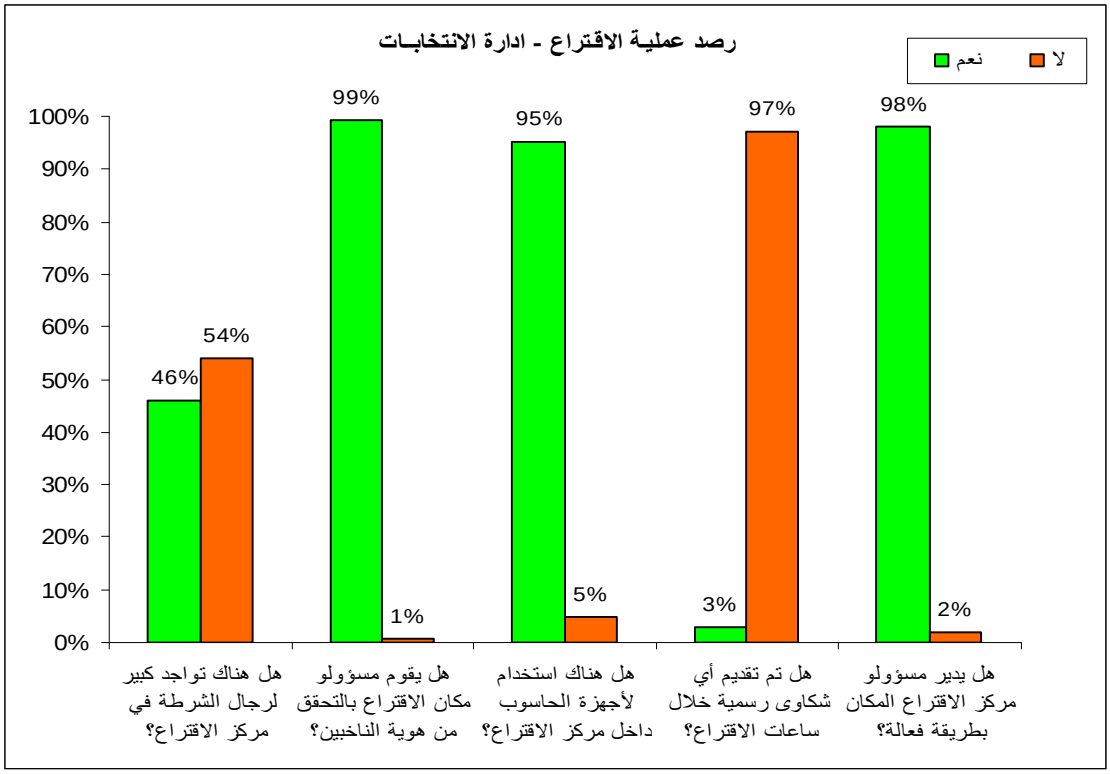
رصد عملية الاقتراع - ادارة الانتخابات
نعم
لا
100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
46%
54%
99%
1%
95%
5%
3%
97%
98%
2%
هل هناك تواجد كبير لرجال الشرطة في مركز الاقتراع؟
هل يقوم مسؤولو مكان الاقتراع بالتحقق من هوية الناخبين؟
هل هناك استخدام لأجهزة الحاسوب داخل مركز الاقتراع؟
هل تم تقديم أي شكاوى رسمية خلال ساعات الاقتراع؟
هل يدير مسؤولو مركز الاقتراع المكان بطريقة فعالة؟

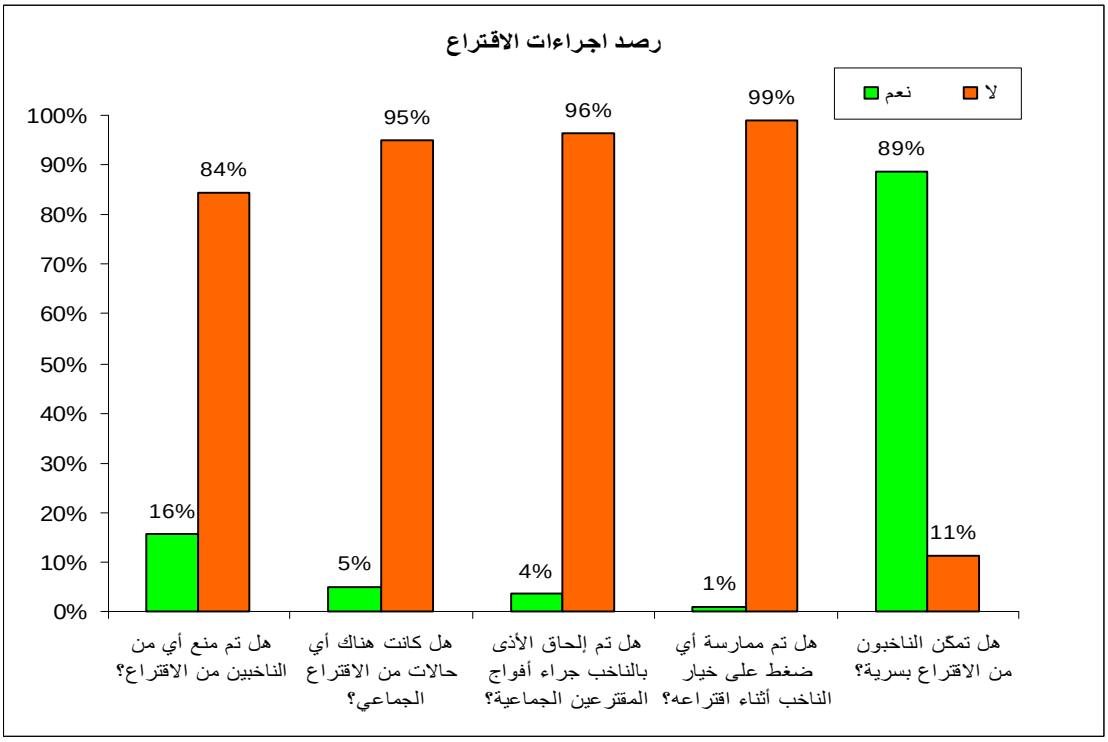
رصد اجراءات الاقتراع
نعم
لا
100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
16%
84%
5%
95%
4%
96%
1%
99%
89%
11%
هل تم منع أي من الناخبين من الاقتراع؟
هل كانت هناك أي حالات من الاقتراع الجماعي؟
هل تم إلحاق الأذى بالناخب جراء أفواج المقترعين الجماعية؟
هل تم ممارسة أي ضغط على خيار الناخب أثناء اقتراعه؟
هل تمكن الناخبون من الاقتراع بسرية؟

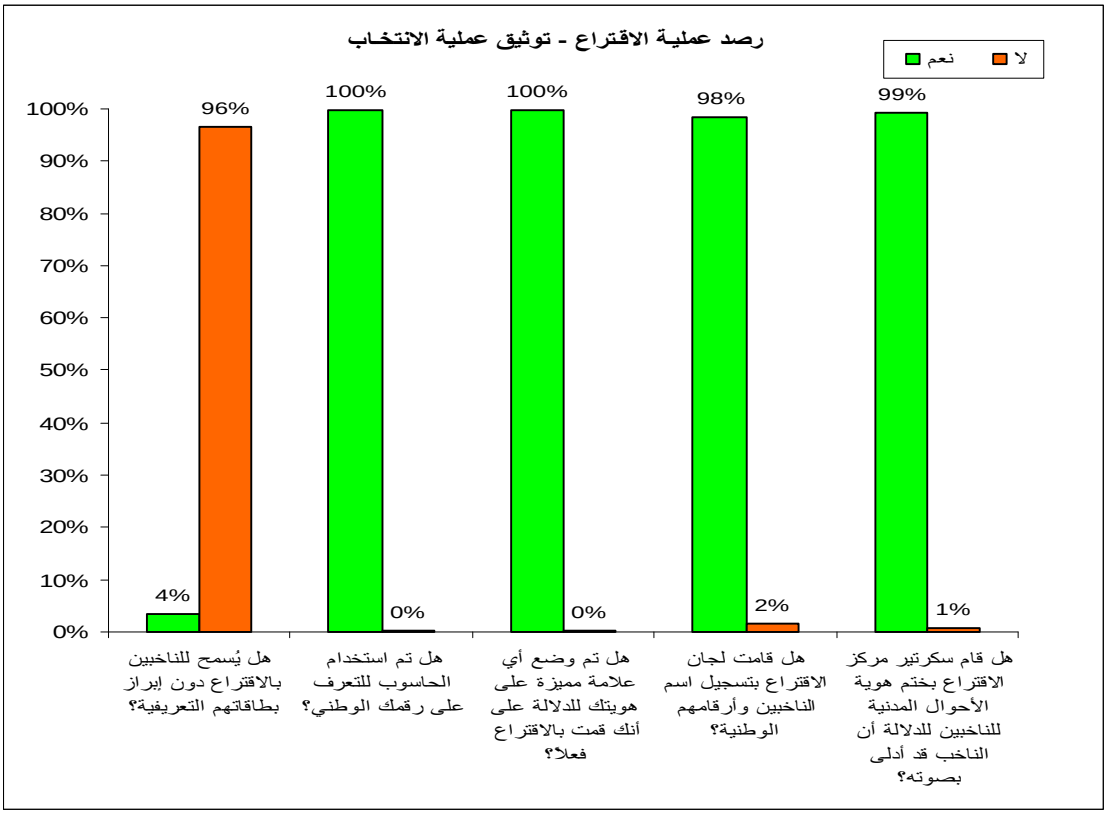
رصد عملية الاقتراع - توثيق عملية الانتخاب
نعم
لا
100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
4%
96%
100%
0%
100%
0%
98%
2%
99%
1%
هل يُسمح للناخبين بالاقتراع دون إبراز بطاقاتهم التعريفية؟
هل تم استخدام الحاسوب للتعرف على رقمك الوطني؟
هل تم وضع أي علامة مميزة على هويتك للدلالة على أنك قمت بالاقتراع فعلاً؟
هل قامت لجان الاقتراع بتسجيل اسم الناخبين وأرقامهم الوطنية؟
هل قام سكرتير مركز الاقتراع بختم هوية الأحوال المدنية للناخبين للدلالة أن الناخب قد أدلى بصوته؟

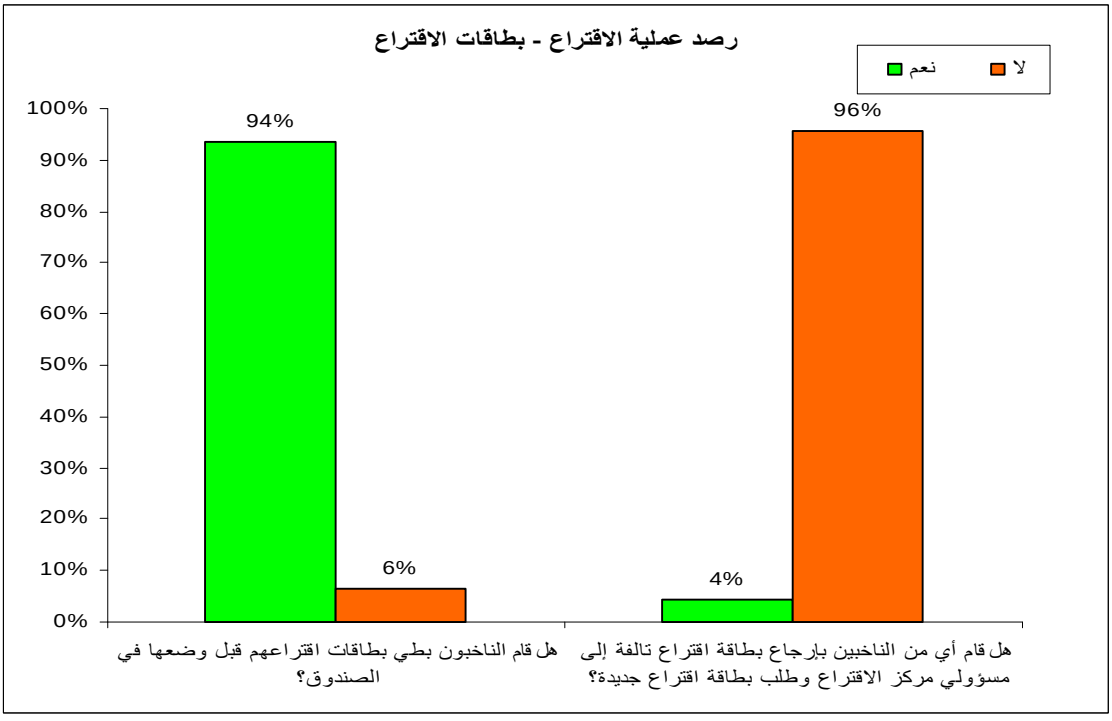
رصد عملية الاقتراع - بطاقات الاقتراع
نعم
لا
100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
94%
6%
4%
96%
هل قام الناخبون بطي بطاقات اقتراعهم قبل وضعها في الصندوق؟
هل قام أي من الناخبين بإرجاع بطاقة اقتراع تالفة إلى مسؤولي مركز الاقتراع وطلب بطاقة اقتراع جديدة؟

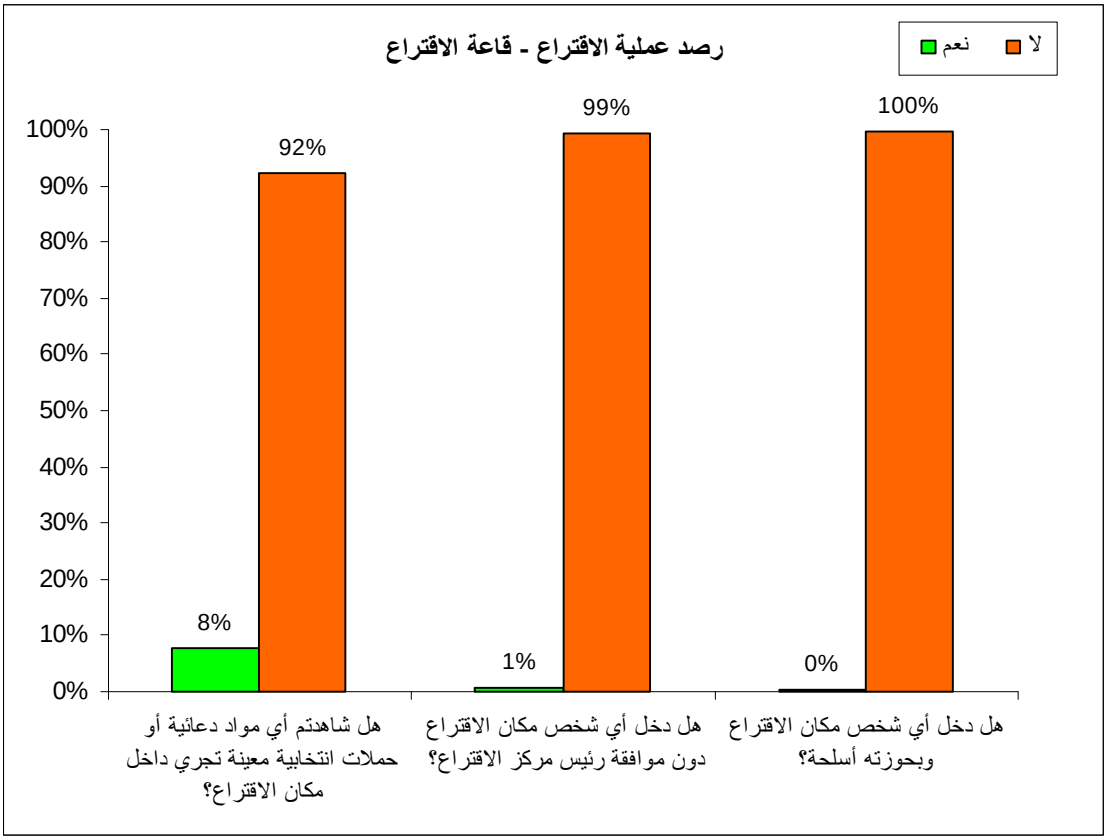
رصد عملية الاقتراع - قاعة الاقتراع
نعم
لا
100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
8%
92%
1%
99%
0%
100%
هل شاهدتم أي مواد دعائية أو حملات انتخابية معينة تجري داخل مكان الاقتراع؟
هل دخل أي شخص مكان الاقتراع دون موافقة رئيس مركز الاقتراع؟
هل دخل أي شخص مكان الاقتراع وبحوزته أسلحة؟

ثالثاً: اغلاق مراكز الاقتراع:

تم إغلاق مراكز الاقتراع في كافة الدوائر الانتخابية في المملكة الأردنية الهاشمية في الساعة السابعة مساء الثلاثاء 2007/11/20، ما عدا الدوائر التالية في العاصمة: عمان الثانية، عمان الثالثة، عمان الرابعة، عمان الخامسة، عمان السادسة، التي مددت فترة الاقتراع في جميعها لمدة ساعتين اضافيتين.

يذكر أن قانون الانتخاب الأردني رقم 34 لسنة 2001 يعطي الحق لرئيس اللجنة المركزية للدائرة الانتخابية بتمديد فترة الاقتراع بما لا يزيد عن ساعتين "إذا تبين له وجود ضرورة لذلك"، حسب المادة 27 في القانون المذكور.

ومع أن العديد من مراكز الاقتراع في الدوائر الخمس التي مددت فيها فترة الاقتراع لم تشهد ازدحاماً يبرر التمديد فيها، إلا أنه بالنظر الى أن حق الاقتراع للمواطنين المسجلين في دائرة معينة يمكن أن يمارس في أي مركز اقتراع تابع لتلك الدائرة، فإن وجود اقبال على واحد أو أكثر من هذه المراكز يلزم بالتمديد للدائرة ككل، وليس فقط في تلك المراكز.

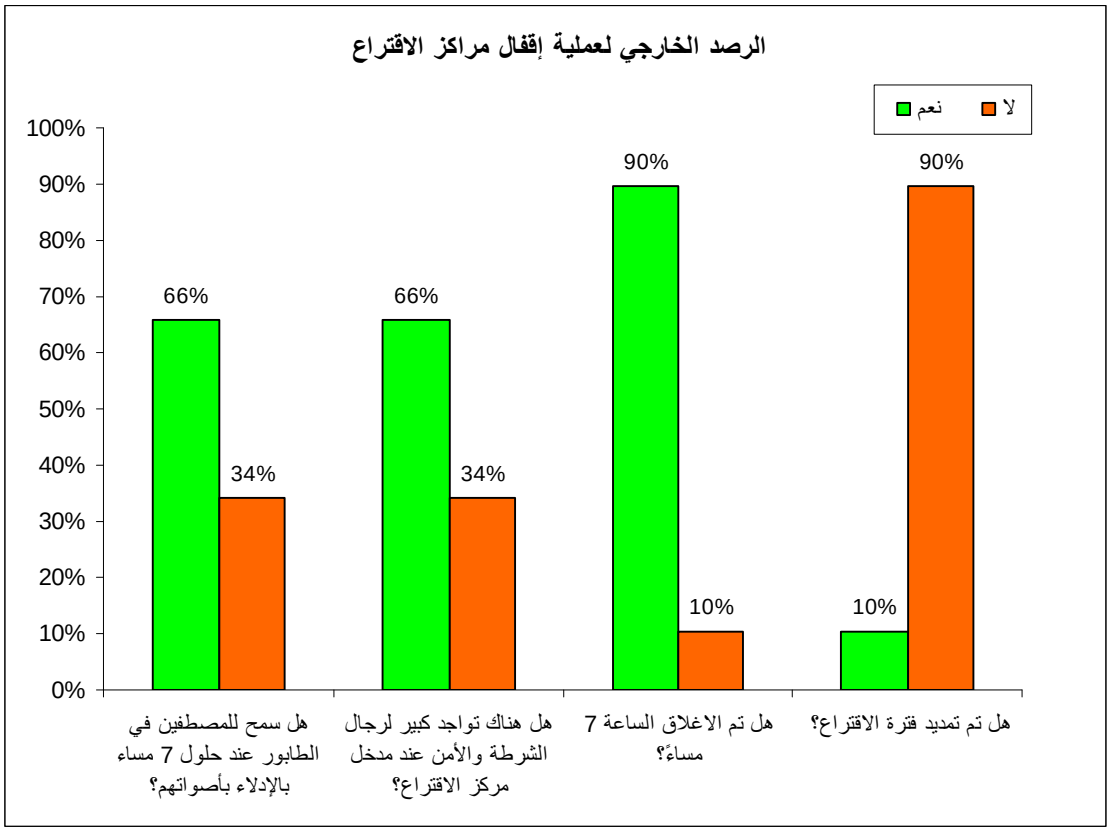
الرصد الخارجي لعملية إقفال مراكز الاقتراع
نعم
لا
100%
90%
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
66%
34%
66%
34%
90%
10%
10%
90%
هل سمح للمصطفين في الطابور عند حلول 7 مساء بالإدلاء بأصواتهم؟
هل هناك تواجد كبير لرجال الشرطة والأمن عند مدخل مركز الاقتراع؟
هل تم الاغلاق الساعة 7 مساءً؟
هل تم تمديد فترة الاقتراع؟

رابعاً: فرز الأصوات وإعلان النتائج:

لم يتح المجال للفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية لعام 2007 للاطلاع على عملية الفرز وإعلان النتائج في كافة الدوائر، وذلك بالنظر الى المنع الرسمي للمرقابة المحلية المستقلة بكافة أطرافها ومجموعاتها من الدخول الى مراكز الاقتراع والفرز، وهو ما يحول دون التعليق على نتائج الفرز وعد الأصوات وإعلان أسماء الفائزين.

من المعلوم أن مراقبة عملية فرز الأصوات وإعلان النتائج واحدة من أهم مراحل المراقبة الانتخابية التي يمكن أن تقوم بها مجموعات المجتمع المدني من أجل تأمين الثقة في نزاهة وشفافية الانتخابات.

لقد بدأ الإعلان عن النتائج غير النهائية لعدد من الدوائر ليلة الاقتراع، وخلال الساعات التالية لإغلاق الدوائر، من قبل رؤساء اللجان الانتخابية التي أنهت الفرز. وأعلنت النتائج النهائية الرسمية في الواحدة من بعد ظهر اليوم التالي ليوم الاقتراع، من جانب وزير الداخلية.

وهنا لا بد من السماح لمندوبي المرشحين بمتابعة عملية الاقتراع والفرز، وعدم اخراجهم من مراكز الاقتراع والفرز تحت أي ذريعة، والعمل على نشر نتائج الصندوق على حدة في مركز الاقتراع وأمام صندوق الاقتراع، وتمكين المندوبين من أخذ نسخة عن نتيجة الفرز. وينبغي منح المندوبين الحق في طلب نسخة خاصة بهم من نتائج الفرز في كل صندوق، وكذلك على الجهة المسؤولة أن تنشر نتائج الفرز عن كل صندوق بالتفصيل.

خامساً: تقييم عملية رصد يوم الاقراع:

لقد أجرت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية انتخابات مجلس النواب الخامس عشر في موعدها المقرر يوم الثلاثاء 2007/11/20. وقد اتسمت عملية الانتخاب بالانتظام والسلاسة، ولم تتخللها حوادث هامة تستحق الذكر.

وتتفق اجراءات تنفيذ الانتخابات مع قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم 34 لسنة 2001، وقد أفاد الغالبية الساحقة من الراصدين بأن اجراءات الانتخاب في معظم مراكز الاقتراع قد اتسمت بقدر كبير من الشفافية والنزاهة.

ان العديد من الثغرات والمشكلات والشكاوى التي وردت من الراصدين والمراقبين الآخرين ترتبط بالمراحل السابقة ليوم الانتخاب، والتي هي خارجة عن نطاق عمل الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007، وكذلك ذات صلة بقانون الانتخاب ساري المفعول. وعلى كل حال فإن الفصل التالي يتضمن ملاحظات وتوصيات الفريق الأردني المدني حول مجمل العملية الانتخابية، والتي نأمل أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل التحضير لانتخابات مجلس النواب القادم (2008/2007).

الفصل الثالث: ملاحظات ختامية حول الانتخابات النيابية الأردنية لعام 2007

أولاً: حجم المشاركة في انتخابات 2007 النيابية

وصل عدد المقترعين مع إغلاق صناديق الاقتراع الى 1,411,935 ناخباً، وهو يشكل ما نسبته 57.5% من المسجلين البالغ عددهم 2,456,052. وكانت أعلى نسبة مشاركة في الطفيلة الثانية (82%) وأدنى نسبة مشاركة كانت في عمان الثانية (32.4%). ويعود التفاوت في نسب المشاركة بين الدوائر إلى عدة عوامل، أهمها حجم الدائرة الانتخابية، وعدد المقاعد المخصص لكل دائرة، وعدد المرشحين ونوعيتهم، وضعف التنافس في الانتخابات، بالاضافة إلى التركيبة الاجتماعية الخاصة بالدائرة، حيث أن نسبة المشاركة في المدن الرئيسية منخفضة بصورة تقليدية مقارنة مع دوائر الريف والبوادي.

وتعتبر نسبة المشاركة في انتخابات الأردن النيابية لعام 2007 جيدة جداً، وهي قريبة من نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة 2003 التي بلغت 59%، وهي أعلى من مستويات المشاركة في العديد من الدول العربية مثل: مصر، المغرب، لبنان، الجزائر، وهي قريبة من الدول العربية الأخرى مثل: اليمن وفلسطين. وتعتبر هذه النسبة أعلى من المتوسط على الصعيد العالمي.

ثانياً: ظاهرة نقل الأصوات

لقد سجل راصدو الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007، مشاهدات وتقارير ميدانية في يوم الاقتراع عن عمليات نقل الناخبين من مدينة إلى أخرى وما بين سكان الدوائر، بصورة جماعية بواسطة مختلف الحافلات الكبيرة والصغيرة. وقد شوهدت عمليات النقل هذه على طريق الزرقاء - عمان، والبقعة - عمان، وطريق المطار وما بين عمان والمناطق الجنوبية في الأردن.

وتثير ظاهرة انتقال الناخبين جماعياً بين المدن والمناطق تساؤلات مشروعة، حول ارتباطها بظواهر سلبية سبقت يوم الاقتراع كان قد تم تناقلها والحديث عنها في مختلف وسائل الإعلام، وهي ظاهرة شراء الأصوات وترحيل الناخبين المسجلين من دائرة إلى أخرى، واستصدار بطاقات شخصية جديدة لهم تحمل اسم الدوائر التي تم ترحيلهم اليها.

وعلى الرغم أن رصد المراحل السابقة ليوم الاقتراع كانت خارج نطاق مهمة الفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007، إلا أنه لا يمكن تجاهل تأثيرات العمليات الخاصة بمراحل تسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين والحملات الانتخابية على عملية الاقتراع العام يوم 2007/11/20. ولذلك فإننا، نأخذ بكل الجدية والاهتمام المشاهدات التي ترددت عن نقل عدد من المرشحين مجاميع كبيرة من الناخبين المسجلين من دائرة إلى أخرى، وبالتالي تأثيرها على نتائج الانتخابات في يوم الاقتراع.

وعموماً فقد رصد مركز الأردن الجديد للدراسات ظاهرة نقل تسجيل الناخبين من خلال مقارنة التغير في عدد المسجلين في مختلف الدوائر ما بين عامي 2003 و 2007، حيث لاحظ أن المعدل العام للزيادة بين المسجلين في العامين المذكورين هو 5.6%، لكنه لاحظ في الوقت نفسه التفاوت الكبير بين الدوائر المختلفة من حيث التغير في عدد المسجلين كناخبين.

فقد أظهرت دراسة أعدها مركز الأردن الجديد للدراسات ونشرت في صحيفة الدستور بتاريخ 2007/11/1، أن زيادة عدد المسجلين في عدد من الدوائر يفوق بعدة مرات المعدل الوطني العام للتغير في عدد الناخبين المسجلين ما بين 2003 و2007. ففي محافظة عمان ارتفع عدد المسجلين بنسبة 15.8% في عمان السادسة و20.4% في عمان السابعة. وفي المقابل، انخفض عدد المسجلين في دوائر أخرى عن المتوسط العام الوطني للتغير في عدد المسجلين.

وفي دائرة البلقاء الأولى، ارتفع عدد المسجلين بحوالي 30%، مقابل انخفاضهم في الدائرة الرابعة للبلقاء بنسبة 7%.

وفي محافظة الزرقاء ارتفع عدد المسجلين في الدائرة الثانية بنسبة 21%، في حين انخفض في الدائرة الأولى بنسبة 9%.

وفي محافظة الكرك ارتفع عدد المسجلين في الدائرة السادسة بنسبة 17%، بينما انخفض في دائرة الكرك الثانية بنسبة 0.2%.

وفي الطفيلة ارتفع عدد المسجلين في الدائرتين الأولى والثانية بنسبة 19.5% و 23% على التوالي، مقارنة بعام 2003.

اما في محافظة إربد فقد ارتفع عدد المسجلين في الدائرة الثامنة بنسبة 23%، وكذلك في الدائرة الرابعة بنسبة 14.3%.

انظر الجدول رقم 1 الذي يقارن بين عدد المسجلين كناخبين في عام 2007 مقارنة مع عام 2003، وذلك على مستوى دوائر المملكة كافة.

جدول (1): أعداد الناخبين المسجلين في العامين 2003 و2007 حسب الدوائر الانتخابية

المحافظة	الدائرة	عدد المسجلين لعام 2003	عدد المسجلين لعام 2007	حجم الزيادة في عدد المسجلين	نسبة الزيادة في عدد المسجلين
العاصمة عمان	الدائرة الأولى	168,613	172,760	4,147	%2.5
	الدائرة الثانية	209,025	200,147	- 8,878	%4.3 -
	الدائرة الثالثة	162,422	163,907	1485	%0.9
	الدائرة الرابعة	133,802	130,772	- 3,030	%2.3 -
	الدائرة الخامسة	114,525	121,485	6,960	%6
	الدائرة السادسة	75,791	87,803	12,012	%15.8
	الدائرة السابعة	23,300	28,061	4,761	%20.4
المجموع		**887,478**	**904,935**	**17,457**	**%2**
اربد	الدائرة الأولى	170,393	172,592	2,199	%1.3
	الدائرة الثانية	45,586	50,601	5,015	%1
	الدائرة الثالثة	20,408	22,760	2,352	%11.5
	الدائرة الرابعة	42,118	48,146	6,028	%14.3
	الدائرة الخامسة	38,062	43,089	5,027	%13.2
	الدائرة السادسة	37,748	41,631	3,883	%10.3

	الدائرة السابعة	40,892	42,648	1,756	%4.3
	الدائرة الثامنة	13,162	16,212	3,050	%23.2
	الدائرة التاسعة	11,949	13,685	1,736	%14.5
المجموع		**420,318**	**451,364**	**31,046**	**%7.4**
البلقاء	الدائرة الأولى	80,573	104,527	23,954	%29.7
	الدائرة الثانية	19,561	19,674	113	%0.6
	الدائرة الثالثة	21,869	22,925	1,056	%4.8
	الدائرة الرابعة	48,727	45,337	3,390 -	%7 -
المجموع		**170,730**	**192,463**	**21,633**	**%12.7**
الكرك	الدائرة الأولى	33,526	37,211	3,685	%1
	الدائرة الثانية	14,681	14,658	23 -	%0.2 -
	الدائرة الثالثة	26,396	28,901	2,505	%9.5
	الدائرة الرابعة	13,742	15,066	1,324	%9.6
	الدائرة الخامسة	8,569	9,401	832	%9.7
	الدائرة السادسة	5,696	6,697	1,001	%17.6
المجموع		**102,610**	**111,934**	**9,324**	**%9**
معان	الدائرة الأولى	16,581	18,439	1,858	%11.2
	الدائرة الثانية	6,750	7,231	481	%7.1
	الدائرة الثالثة	8,586	9,300	714	%8.3
المجموع		**31,917**	**34,970**	**3,053**	**%9.6**
الزرقاء	الدائرة الأولى	150,791	137,692	13,099 -	%8.7 -
	الدائرة الثانية	49,786	60,083	10,297	%20.7
	الدائرة الثالثة	18,282	21,397	315	%17
	الدائرة الرابعة	97,469	95,666	1,803 -	%1.9 -
المجموع		**316,328**	**314,838**	**1,490 -**	**%0.5 -**

المفرق	**دائرة واحدة**	**50,254**	**53,504**	**3,250**	**%6.5**
الطفيلة	الدائرة الأولى	2,7067	32,336	5,269	%19.5
	الدائرة الثانية	8,215	10,114	1,899	%23.1
المجموع		**35,282**	**42,450**	**7,168**	**%20.3**
ماديا	الدائرة الأولى	42,571	44,469	1898	%4.5
	الدائرة الثانية	15,296	17,551	2,255	%14.7
المجموع		**57,867**	**62,020**	**4,153**	**%7.2**
جرش	**دائرة واحدة**	**57,687**	**69,162**	**11,475**	**%19.9**
عجلون	الدائرة الأولى	46,071	54,097	8,026	%17.4
	الدائرة الثانية	12,793	14,764	1,971	%15.4
المجموع		**58,864**	**68,861**	**9,997**	**%17**
العقبة		**23,570**	**25,010**	**1,440**	**%6.1**
دائرة بدو الشمال		**45,494**	**50,371**	**4,877**	**%10.7**
دائرة بدو الوسط		**32,458**	**36,911**	**4,453**	**%13.7**
دائرة بدو الجنوب		**34,639**	**36,926**	**2,287**	**%6.6**
المجموع		**2,325,496**	**2,456,052**	**130,556**	**%5.6**

المصدر: وحدة الدراسات الانتخابية في مركز الأردن الجديد للدراسات.

وكخلاصة لما مر، فإن أي انحراف أو زيادة عن المعدل الوطني العام للتغيير ما بين عدد المسجلين في عام 2003 وعام 2007، يفوق أو يقل بنسبة 2%، انما هو نتيجة ترحيل واسع للمسجلين من دائرة إلى أخرى، وهو الأمر الذي يجب مكافحته بكل الوسائل الممكنة.

كما يجب محاربة ظاهرة شراء الأصوات واعتبارها جريمة لا تسقط بالتقادم، ويجب أن يتم إلغاء عضوية أي مرشح يفوز نتيجة "شراء الأصوات" إذا قضت بذلك المحكمة. ولمحاربة هذه الظاهرة، يجب تحديد سقف أعلى للصرف على الحملات الانتخابية، وبما لا يزيد عن مبلغ 50 ألف دينار، وضع آليات للمراقبة المالية على المرشحين خلال حملاتهم الانتخابية.

على الرغم من أن قانون الانتخاب الأردني لا يشير إلى ظاهرة نقل الأصوات من دائرة إلى أخرى، ويقلل المسؤولون الحكوميون من أهميتها، فإن أحد الاستنتاجات الرئيسية التي يمكن استخلاصها هنا هو ضرورة ايراد نص خاص في قانون الانتخاب الأردني يتعامل مع ظاهرة نقل الناخبين من خارج دوائرهم أو اقتراعهم في دوائر أخرى، باعتبارها جريمة انتخابية واعتداء على إرادة الناخبين في الدائرة التي ينقل تسجيلهم اليها، كما يتطلب ذلك فرض عقوبات صارمة عليها.

وعلى قانون الانتخاب الأردني أن لا يسمح للمواطنين الناخبين بالاقتراع في دوائرهم إذا لم تمر على اقامتهم فيها مدة سنة على الأقل، وأن توضع عقوبات صارمة على كل من يقدم وثائق غير صحيحة لإثبات الإقامة في دائرة معينة لغايات التأثير في نتائج الاقتراع لصالح مرشح ما.

ثالثاً: حق المجتمع المدني في المراقبة المستقلة على الانتخابات

ان اجراء انتخابات حرة ونزيهة تنسجم مع المعايير الدولية للانتخابات تتطلب مشاركة فاعلة ومباشرة من جانب ممثلي منظمات المجتمع المدني المستقلة في مراقبة العملية الانتخابية برمتها وبكافة مراحلها.

وهذا يشمل مراحل اعداد قانون الانتخاب، مروراً بعمليات تسجيل الناخبين والمرشحين والحملات الانتخابية والإنفاق عليها، وصولاً إلى مراقبة يوم الاقتراع والفرز وإعلان النتائج، وكذلك متابعة الطعون الانتخابية. وعلى الحكومة السماح للمؤسسات المختصة بإجراء استطلاع للرأي للناخبين الخارجين من مراكز الاقتراع.

ان حق المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات ليس بدعة جديدة، ولا هو تطفل على دور الهيئات الرسمية المعنية بإدارة وتنظيم العملية الانتخابية. انما هو جزء لا يتجزأ من الضمانات الضرورية للثقة العامة في الانتخابات، وهو أيضاً من العمليات الضرورية لكل انتخابات، حسبما دعت إليه العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية.

ان ممارسة المجتمع المدني حقه في مراقبة الانتخابات يعزز الضمانات التي توفرها إدارة الانتخابات، ولا تنتقص من دورها، بل انها تساعد على مكافحة الظواهر السلبية التي قد تتخلل الانتخابات مثل شراء الأصوات والفساد المالي والانتخابي، كما أنها تعزز من اقبال الناخبين على الاقتراع وتسهم في بناء ثقافة وممارسات انتخابية سليمة.

ولذلك، فإن مشاركة المجتمع المدني في ملاحظة الانتخابات النيابية لعام 2007 من خارج مراكز الاقتراع ما هي الا خطوة أولى نحو مشاركة شاملة وفعالة في مراقبة الانتخابات البلدية والنيابية المقبلة، بل وكل الانتخابات الأخرى التي تشهدها المنظمات والمؤسسات الأخرى، كالنقابات المهنية والعمالية والحزبية وغيرها.

وعليه، ولتجنب الاشكاليات القانونية الخاصة بدور منظمات المجتمع المدني في الانتخابات، يجب أن ينص قانون الانتخاب الجديد على السماح لهذه المنظمات الأردنية المحلية، بتنظيم مراقبتها المستقلة من داخل مراكز الاقتراع والفرز، وليس فقط من خارجها.

ويجب أن تكون هذه المراقبة مستقلة عن أي دور يقوم به المركز الوطني لحقوق الانسان على هذا الصعيد، فدوره ليس بديلاً عن دور المنظمات الأهلية، وإنما دوراً متمماً لها.

رابعاً: مراجعة الأسلوب المعتمد في إعداد قوائم الناخبين المسجلين

لقد أثبتت التجربة أن تكليف دائرة الأحوال المدنية بإدراج المواطنين في سجلات الناخبين قد خلق مشكلات كبيرة ومعقدة، جراء عدم وضوح حجم وتوزيع الهيئات الناخبة داخل كل دائرة، اضافة إلى افتقار هذه العملية للشفافية، حيث لا يستطيع الناخب التأكد من إدراج اسمه في سجلات الناخبين، كما لا يستطيع الطعن في وجود أسماء ناخبين من خارج دائرته مدرجون في سجلات دائرته. وبالنظر إلى أن حجم الناخبين المسجلين على مستوى الدوائر يصل أحياناً إلى أكثر من 200 ألف ناخب (كما هو حال الدائرة الثانية لعمان)، فإن الإدخال التلقائي للناخبين في السجلات

التي تعدها دائرة الأحوال المدنية يحول دون امكانية التدقيق أو الاعتراض أو الطعن في المعلومات الواردة في قوائم الناخبين المسجلين. هذا فضلاً عن صعوبة نشر قوائم هؤلاء المسجلين في مكان واحد. من ناحية أخرى، فإن وزارة الداخلية لم تبادر إلى وضع قوائم الناخبين على شبكة الانترنت لغايات الاطلاع والتدقيق والاعتراض، بل انها حجبتها حتى عن المرشحين.

ولذلك يجب العمل على **اعادة تسجيل الناخبين في مراكز اقتراع ضمن دائرتهم**، على أن يتم اختيار هذه المراكز على أساس عنوان السكن أو الاقامة، وأن تكون مراكز اعادة تسجيل الناخبين هي ذاتها مراكز الاقتراع والفرز المخصصة لهم.

ان إعادة تسجيل الناخبين سوف يكون لمرة واحدة، وغاياته هي: 1) تعزيز شفافية عملية تسجيل الناخبين، 2) تمكين المواطنين من التأكد من ادراج اسمائهم في سجلات الناخبين والطعن فيمن لا يحق لهم التسجيل والاقتراع من خارج الدائرة الانتخابية، و 3) اعادة توزيع مراكز وصناديق الاقتراع في كل دائرة بناء على عدد المسجلين في كل مركز اقتراعي.

هذا، وندعو إلى تخصيص صندوق لكل 400 – 500 ناخباً، بما يحول دون ازدحام مراكز الاقتراع بالناخبين. ويمكن أن تتم عملية اعادة تسجيل الناخبين اما مباشرة من قبل الناخبين أنفسهم، أو عن طريق أقارب الدرجة الأولى والثانية دون غيرهم، مع اصطحاب البطاقة الشخصية لهؤلاء.

خامساً: قضايا الدعاية الانتخابية والإنفاق على الحملات الانتخابية

ان قانون الانتخاب الأردني الحالي لم ينص على وقف الحملات الانتخابية قبل 24 ساعة من موعد الانتخابات خلال يوم الاقتراع، علماً بأن القانون السابق رقم 22 لسنة 1986 كان ينص على وقف الدعاية الانتخابية قبل 24 ساعة من بدء الاقتراع، وهو ما يجب العودة له، أسوة بمعظم الدول الديمقراطية.

وتكمن أهمية ذلك في توفير أجواء الهدوء في يوم الاقتراع والحد من الفوضى التي قد تترتب على استمرار الحملات الدعائية للمرشحين خلال يوم الاقتراع، وحتى بالقرب من مراكز الاقتراع.

من ناحية أخرى، وبالنظر إلى غياب أي نص قانوني يحدد سقف الإنفاق على الحملات الانتخابية للمرشحين، ولما كانت الانتخابات الحالية (2007) قد شهدت انفاق مبالغ من جانب عدد من المرشحين لا يتناسب مع حجم قاعدة الناخبين في بلد صغير كالأردن، ولا مع حجم الدوائر الانتخابية، فقد بات من الضروري تنظيم الإنفاق على الحملات الانتخابية، بما لا يتعدى 50 ألف دينار للمرشح، وبما يسمح بتوفر الحد الأدنى من التوازن للتنافس الانتخابي بين المرشحين.

سادساً: نحو قانون انتخابي جديد لمجلس النواب (2011 – 2015)

أكدت الانتخابات النيابية لعام 2007 الحاجة الملحة لتطوير تشريعات الانتخابات الأردنية، لذلك فإنه من الملح المباشرة في وضع قانون جديد للانتخابات خلال العام الأول من مجلس النواب الجديد وقبل نهاية عام 2008. وعلى هذا القانون أن يراعي المعايير الدولية لحرية ونزاهة الانتخابات، ولا سيما المادة "25" من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمواثيق الدولية المختلفة للأمم المتحدة والبرلمان العالمي، التي تؤكد على حرية ونزاهة الانتخابات، والتي صادق الأردن عليها ونشرها في الجريدة الرسمية.

وتعد النقاط التالية ذات أولوية خاصة في أي قانون جديد للانتخابات:

- زيادة حصة المرأة في البرلمان، وتطوير آليات احتساب الكوتا النسائية لضمان تمثيل أكثر عدالة في توزيع المقاعد.
- تخفيض سن الترشح إلى 25 عاماً.
- اعتماد يوم الاقتراع لتحديد سن الانتخاب لكل من بلغ الثامنة عشر عاماً فأكثر.
- الانتقال من "الكوتا المغلقة" إلى نظام "الكوتا المفتوحة" وذلك لمقاعد المسيحيين والشيشان والشركس، مع ضمان حق أي مواطن بالترشح في أي دائرة من الدوائر الانتخابية للمملكة.
- النص في القانون الجديد على تشكيل سلطة أو هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

ملحق 1: المنظمات الأعضاء في التحالف المدني الأردني من أجـل ديمقراطيـة الانتخابـات والفريق الأردني المدني لرصد الانتخابات النيابية 2007

1- مركز الأردن الجديد للدراسات
2- الجمعية الأردنية للعلوم السياسية
3- مركز التوعية والإرشاد الأسري/ الزرقاء
4- تجمع لجان المرأة الوطني الأردني
5- الاتحاد النسائي الأردني العام
6- مركز الثريا للدراسات والاستشارات
7- منتدى السلط الثقافي/ السلط
8- منتدى الوسطية للفكر والثقافة
9- المعهد الدولي لتضامن النساء
10- الملتقى الإنساني لحقوق المرأة
11- مركز الجسر العربي للتنمية وحقوق الإنسان
12- جمعية النساء العربيات
13- مركز الإعلاميات العربيات
14- مركز شركاء/ الأردن
15- الجمعية الأردنية للحرية والنهج الديمقراطي
16- الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية
17- مركز العالم العربي لتنمية الديمقراطية وحقوق الإنسان/ إربد
18- جمعية سيدات الألفية الثالثة
19- جمعية حقوق الطفل الأردنية
20- مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية
21- مؤسسة العين الديمقراطية
22- جمعية السلط الخيرية/ السلط
23- مركز القرار المسؤول للتنمية والتدريب/ إربد
24- ملتقى الكرك للفعاليات الشعبية/ الكرك

25- المركز الثقافي الديمقراطي
26- ملتقى الكرك الثقافي/ الكرك
27- اتحاد العام للجمعيات الخيرية/ عجلون
28- الاتحاد النسائي العام/ جرش
29- مركز مساواة لدعم الديمقراطية
30- منتدى الشمال للفكر والثقافة/ إربد
31- جمعية جبل عجلون/ عجلون
32- مركز البديل للدراسات والأبحاث
33- الجمعية الأردنية للتأهيل النفسي
34- جمعية الأسر التنموية الخيرية
35- مركز وادي الأردن الدولي لدراسات واستشارات التنمية والسلام
36- المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
37- جمعية العقبة للثقافة والفنون والتراث/ العقبة
38- جمعية البيئة الأردنية
39- البرنامج العربي للشراكة من أجل التغيير "شراكة"
40- نادي الندوة الثقافي/ العقبة
41- الهيئة العربية للثقافة والتواصل الحضاري – بيت الأنباط/ معان
42- اتحاد الجمعيات الخيرية/ معان